



اسم المقال: الأهمية الاقتصادية للسياحة الدينية في العراق "دراسة نظرية"

اسم الكاتب: م.د. كوثر طه ياسين، اسراء عبد علي كاظم

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7261>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 14:14 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



الاهمية الاقتصادية للسياحة الدينية في العراق
"دراسة نظرية"⁽⁻⁾

اسراء عبد علي
كاظم^(**)

israa.ali.k@gmail.com

م. د. كوثر طه ياسين^(*)

kawther.taha73@gmail.com

الملخص:

اصبحت السياحة من الانشطة الاقتصادية الفاعلة فهي لم تعد مسألة ثانوية بل هي ضرورة انسانية واجتماعية في ضوء تعدد ظروف الحياة فضلا عن ذلك يمكن ان تكون موردا اساسيا تعتمد عليه الدول في بناء اقتصاداتها من خلال دور السياحة الفاعل في زيادة القدرات التنموية والتمويل المحلي اذ يمكن ان تلعب السياحة دورا فاعلا في التنمية, فالعراق يمتلك عددا من المواقع التي تمتلك امكانات قيام السياحة فالسياحة اليوم في العراق تكون حالة من التوازن التنموي في المحافظات ذات الجذب السياحي وخاصة الديني وكذلك بين اجزاء المحافظة الواحدة , ونظرا لأهميتها والاهتمام البالغ الذي تحظى به المراقد والمقامات والمزارات من قبل زوار العتبات المقدسة فهي تحظى باهتمام الحكومات المحلية نظرا لما توفره من مردودات مادية كبيرة , فالغاية الاساسية هي تنمية السياحة الدينية , وبالتالي انعكاسه على اداء الحكومات المحلية في تفعيل التنمية.

⁽⁻⁾ بحث مستل من رسالة ماجستير .

^(*) تدريسية في كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

^(**) طالبة ماجستير / حكومات محلية - جامعة بغداد

The economic importance of religious tourism in Iraq "theoretical study

. Dr . Kawthar Taha Yassin

Esra 'Abd Ali Kazem

Abstract

Tourism has become one of the most effective economic activities. It is no longer a secondary issue. It is a humanitarian and social necessity in light of the multiplicity of conditions of life. It can also be an essential resource for countries to build their economies through the role of active tourism in increasing development capacities and local financing. Tourism has an active role in development. Iraq has a number of sites that have the potential of tourism. Tourism in Iraq today is a state of developmental balance in the provinces with tourist attractions, especially religious, as well as between the parts of the province. Due to its importance and keen attention The main purpose is the development of religious tourism in the province ,on the role of tourism in the provinces and thus its reflection on the performance of local governments in activating the development and the obstacles facing the development of religious tourism

المقدمة

تعد السياحة ظاهرة اقتصادية مهمة اذا انها ساهمت وأثرت في الحياة الاقتصادية لعدد كبير من الانظمة السياسية والاجتماعية في العالم لا سيما في المجتمعات الاوربية , اما بالنسبة للبلاد العربية والاسلامية فقد أسهمت السياحة وخاصة السياحة الدينية , اسهاما كبيرا في اقتصاديات هذه البلاد ومنها السعودية والعراق ومصر وسوريا .
وقد شهدت السياحة بشكل عام والسياحة الدينية بشكل خاص تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية لتكون من القطاعات الحيوية في العالم وعلى هذا الاساس كان للسياحة دورها المهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال إسهامها في تشغيل الايدي العاملة وتوفير العملة الاجنبية والمساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات , ونظرا لما تشكله السياحة من دور حيوي وأساسي في التنمية الاقتصادية في العديد من دول العالم كما

تشير الدلائل الاحصائية والمؤشرات الاقتصادية والاستقراء التاريخي الى انها ستكون احدى اهم الركائز الاساسية المكونة لاقتصاديات العالم في السنوات القادمة،

أهمية البحث من أهمية متغيراته؛ وهي:-

1- أهمية السياحة الدينية على أنها جانب روحي.

2- أهمية القطاع السياحي على أنه نشاط اقتصادي داعم للاقتصاد الوطني مع إمكانية توظيفه لخدمة عملية التنمية، وإمكانية تحقيق موارد مالية تسهم بتحقيق التطور المنشود على المستوى المحلي.

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من اتباع سياسة مبنية على دعم القطاع السياحي الديني وتطويره، وإيلاء هذا القطاع أهمية كبرى؛ لأنه مصدر مهم لإيرادات الدولة؛ .

لم يكن من الضروري ان تستقل كل دراسة او بحث بمنهج معين بل تتداخل المناهج في الظروف والمشاكل والموضوعات مع بعضها البعض من حيث انها طريق علمي واضح في دراسة الموضوعات اذ اعتمد المنهج التاريخي، والمنهج والمنهج الوصفي التحليلي في البحث.

هيكلية البحث

إن هيكلية البحث جاءت في مقدمة، ومبحث وعلى مطلبين وبالآتي بيانه:-

المطلب الأول: أهمية السياحة الدينية اقتصادياً

المطلب الثاني: سبل تعزيز القدرات التنموية

المبحث الأول: العلاقة بين السياحة الدينية والقدرات التنموية والحكومات المحلية
يمكن وصف السياحة بمفهومها البسيط والعام بأنها تعني خروج الإنسان من وطنه الأصلي إلى مكان ما تلبية لرغبة ملحة نابعة من الإعماق، وهي في الوقت الحاضر تعدّ أكبر الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في القرن الحادي والعشرين، وتعدّ إحدى أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً، وهذا مما دفع بالكثير من الدول إلى الاهتمام بالقطاع السياحي، وإعطائه الأولوية البارزة ضمن استراتيجياتها الاقتصادية، وذلك لما تسهم به السياحة من دعم

للاقتصاد الوطني بتوفير فرص العمل، وتنويع مصادر الدخل، وتوفير النقد الأجنبي، والتقليل من حدة الفقر، وتفعيل دور القطاع الخاص؛ مما يحفز الاقتصاد على النمو، وتعدّ السياحة الدينية نمطاً مهماً من أنماط السياحة عموماً نظراً لأهميتها والاهتمام البالغ الذي تحظى به المراكز، والمقامات، والمزارات من زوّار العتبات المقدّسة، إنّ السياحة الدينية تختلف عن غيرها من أنماط السياحة، إذ إنّ الطلب عليها هو استجابة للطلب الروحيّ والوازع الدينيّ الذي يدفع عدداً كبيراً من الناس لزيارة تلك المشاهد المقدّسة؛ وكذلك تمتاز السياحة الدينية بتكرار الزيارة من زوّار المشاهد المقدّسة؛ إذ إنّ الزائر لا يصل إلى حدّ الإشباع من زيارة تلك المشاهد بتكرار الزيارة وعندئذ؛ فإن السياحة الدينية هي سياحة مستديمة على طول أيام السنة؛ سواءً أكان هناك مناسبة دينية أم لم تكن؛ وهي بذلك تختلف عن باقي أنماط السياحة الأخرى؛ فهي تستطيع جذب أعداد كبيرة جدّاً من الزوّار، ومن هنا ندرك بأنّ السياحة الدينية باتت مصدراً للتنمية.

وهذا ما سنحاول بحثه في هذا المبحث في مطلبين؛ بالآتي بيانه:

المطلب الأوّل: أهميّة السياحة الدينية اقتصادياً

المطلب الثاني: سبل تعزيز القدرات التنمويّة

المطلب الأوّل: أهميّة السياحة الدينية اقتصادياً

تعدّ السياحة في الوقت الحالي مورداً أساسياً تعتمد عليه بعض الدول في بناء اقتصاداتها؛ فإنّ السياحة الدينية التي تُعدّ جزءاً من السياحة بمفهومها العام؛ فهي من الموضوعات المهمّة التي تشغل منزلة في نفوس البشر؛ ومن هذا المنطلق اهتمّت دول العالم الإسلاميّة بمراكز الجذب السياحيّ الدينيّ؛ وسنحاول في هذا المبحث توضيح السياحة وخصوصاً السياحة الدينية، وأهميتها الاقتصادية في مطلبين بالآتي بيانه:

الفرع الأوّل:

أولاً: نشأة السياحة

ثانياً: مفهوم السياحة والسياحة الدينية

ثالثاً: علاقة السياحة بالعلوم الأخرى

الفرع الثاني:

الأهمية الاقتصادية السياحة الدينية

أولاً: نشأة السياحة

بدأت نشأة السياحة منذ نشوء الإنسان، وكانت بسيطة وبدائية في مظهرها، وأسبابها، وأهدافها، ووسائلها؛ وكان الغرض منها هو ممارسة النشاطات الإنسانية الضرورية للحياة؛ مثل: البحث عن الطعام، والشراب، أو المسكن، أو الصيد، أو البحث عن تجمعات بشرية معينة لغرض اجتماعي⁽¹⁾.

فتاريخ السياحة يصعب تحديده تحديداً دقيقاً؛ لأنّ السياحة لازمت الإنسان منذ أن خلقه الله على وجه الأرض؛ فهو بحاجة إلى التنقل بحثاً عن المأكل والمشرب وغيرها من الاحتياجات الخاصة⁽²⁾.

إذ تعكس السياحة في البلدان المتقدمة والنامية مدى التقدم الحضاري، والاجتماعي، والعلمي للشعوب؛ وذلك لما لها من أبعاد اقتصادية، وثقافية، وسياسية، واجتماعية. وهي كذلك ظاهرة إنسانية تتصف بالحركة، وتتصل اتصالاً وثيقاً بالعالم الخارجي وبالاجتمع المحلي داخل حدود الدولة، وقد أضحت السياحة في عصرنا الحالي غذاء الروح والترفيه على النفس لكل إنسان. ويُعدّ القرن العشرون هو محطة انطلاق السياحة، أما القرن الحادي والعشرون فهو قرن صناعة السياحة بمفهومها الحديث وقد أصبحت السياحة وسيلة الاتصال الفكري والثقافي، والاجتماعي بين الشعوب المختلفة بطريقة تتخللها روح التفاهم، والتسامح، والسلام، والمحبة؛ ويعدّ هذا الحقل الذي يضمّ (النقل والإيواء، والبرامج السياحية والبنى التحتية) من أكبر الصناعات في العالم، ويتفوق استراتيجياً على حقول النفط الناضبة وحقول الغاز، والفحم الحجري التي تمارس دوراً كبيراً في التغيرات المناخية؛ وفي ارتفاع درجات الحرارة وتلوّث البيئة على كواكب الأرض⁽³⁾. والمتتبع لهذا القطّاع الحيوي يرى أنّ الإنسان قد

مارس التنقل منذ بداية نشأته الأولى تحقيقاً لهدف أو أكثر من أهداف حياته ومعيشته؛ أو بحثاً عن أفراد، أو جماعات؛ لأنّ الإنسان بطبعه اجتماعي، وعلى الرغم من أنّ حركة التنقل في فجر التاريخ كانت بسيطة وبدائية في مظهرها، وأسبابها، وأهدافها ووسائلها؛ فقد عرف الإنسان ظاهرة السياحة منذ ذلك الوقت ومارسها؛ فقد كان الإنسان في الماضي يتنقل من مكان إلى آخر سيراً على الأقدام، ثم استخدم بعد ذلك الدواب؛ مثل: البغال، والجمال، والحمير، في تنقلاته، ثم عرف بعد ذلك استغلال الصحاري وأعلى الأنهار، والبحار، والغابات الوارفة وسفوح الجبال؛ وبعد الحرب العالمية الثانية، وحدث الاستقرار والتوازن النسبي الذي ساد العالم، أصبحت السياحة في تطوّر مستمرّ، وتمدّد؛ كما أصبحت لها أسس، وقواعد، وتشريعات، وعلاقات دولية، وقد اهتمت بها الدول بوصفها قطاعاً رائداً، ومركباً يدخل في جميع مراحل العملية التنموية، ويؤثر في كلّ القطاعات الأخرى داخل الدولة؛ وقد أصبحت الآن علماً يدرس في الجامعات والمعاهد العليا؛ ولها نظريات مختلفة ويرتبط أيضاً علم السياحة بالعلوم الأخرى؛ مثل: علم البيئة، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، وعلم الآثار، وقد ورد ذكر علم السياحة في الإسلام من خلال ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى ((فسبحوا في الارض))؛ وعدّها الدين الحنيف على أنّها الترويح عن النفس؛ وقد جعلها حقاً على الإنسان يفرّج بها همّه، ويضع بها عن كاهله كربته، ويتنفس بها، فقد قال الإمام عليّ أمير المؤمنين (عليه السلام) في الشأن: (رَوِّحُوا عَنْ أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّ الْقَلْبَ إِذَا أَكْرَخَ عَمِيَ)⁽⁴⁾.

وقد مرّت السياحة في تطوّرها التاريخي بأربع مراحل زمنية؛ هي :

–المرحلة الأولى: العصور القديمة:

إنّه من الصعب الإلمام بتاريخ السياحة في العصور القديمة؛ إذ يمكن القول بأنّ السياحة هي التي كانت في الزمن الممتدّ من ظهور الإنسان على وجه الأرض إلى سنة 1840 وهي التي تميّزت بجملة من الخصائص؛ تتمحور أهمّها حول بساطة وسائل النقل البري والبحري (الدواب، والقوارب، والسفن الشراعية)⁽⁵⁾. وإبان تلك الحقبة كان الإنسان بدائياً في حركاته وسكناته حيث كان يسير على الأقدام، ويستخدم الدواب في تنقله، ولم تكن هناك قوانين

تحكم، وتضبط حركة البشر سوى قوانين الطبيعة، وكانت الوسائل التي تستخدم في الحصول على السلع، والخدمات هي طريقة المقايضة والمبدلة؛ وفي الغالب كان الإنسان يتحصّل على حاجاته بنفسه؛ فقد حدّثنا الكتب القديمة عن رحلات وأسفار كثيرة يمكن اعتبارها على أنّها أوّليات السياحة⁽⁶⁾. ومن أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد كانت على النحو الآتي⁽⁷⁾:

١- الانتقال لغرض ديني لزيارة المعالم الدينية المختلفة بدءًا بالمعابد الفرعونية، والمعابد الدينية اليهودية، والمسيحية وأخيرًا الإسلامية المتمثلة في زيارة الأماكن المقدّسة في مكّة المكرمة، والمدينة المنورة، وفلسطين.

٢- الانتقال لتلقّي العلاج، إمّا بالذهاب إلى المعابد للتبرّك، أو بالذهاب إلى الأماكن التي بها مناخ جيّد، أو مناطق عيون الماء، أو مصبّات الأنهار في بعض الأحيان.

٣- الانتقال بغرض الترفيه، وعادة ما يكون في مناطق المناخ المعتدل.

4- الانتقال بغرض التجارة؛ ويشمل تنقل التجار من مكان إلى آخر في قوافل لبيع منتجاتهم البدائية؛ إذ إنّ غريزة التنقل والترحال كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته سعيًا إلى تحسين ظروف المعيشة لتوفير احتياجاته الضرورية بنفسه؛ ولم تكن هناك قوانين تحدّد، أو تحكم تصرّفاته، والتزاماته سوى قوانين الطبيعة نفسها⁽⁸⁾.

-المرحلة الثانية: العصور الوسطى:

وهي تمثّل الأحقاب ما بين القرن الرابع عشر وبداية القرن التاسع عشر؛ وهي التي شهدت قيام الثورة الصناعية؛ وقد اتّسمت هذه المرحلة بنشاط، وتعدّد الرحلات التي قام بها من كلّ الأوربيين والعرب⁽⁹⁾، وهي حقبة اختراع المحرّكات التجارية؛ مثل السفن والقطارات؛ وكان هذا دافعًا كبيرًا نحو السياحة وتشجيعًا للإنسان على السفر والترحال عبر البحار والسكك الحديدية. ففي عام ١٨٣٠ تمّ افتتاح شركة ليفربول مانشستر للسكك الحديدية في إنجلترا؛ وكان نتاج ذلك إنشاء أوّل وكالة سياحية عن طريق المبرّس البريطاني توماس كوك على أنّه أوّل خبير، ومرشد سياحي؛ وقد بدأ عمله في تنظيم الرحلات السياحية الجماعية،

وكان ذلك في ٥ حزيران عام ١٨٤١م بالقطار داخل إنجلترا، ثم امتدّت هذه الرحلات إلى دول أخرى؛ مثل: مصر، والولايات المتحدة الأمريكية، والشرق الأوسط، وكذلك من الأسباب التي أدت إلى تطوّر السياحة في تلك الحقبة تعاضم دور الكنيسة والكاتدرائيات التي كانت مزارات سياحة في كثير من بلدان العالم⁽¹⁰⁾. وكذلك أدى ظهور الطباعة في القرن الخامس عشر، وإعداد كتاب للرحالة الأوائل عن رحلاتهم إلى تطوير القطع السياحي حيث كان للرحالة العرب الفضل في ذلك؛ ومن أبرز هؤلاء الرحالة (ابن بطوطة)⁽¹¹⁾. الذي وضع كتابه الشهير (تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) الذي وصف فيه رحلاته الشهيرة إلى بلاد آسيا وإفريقيا وكذلك الرحالة (أبو عبيدة البكري) الذي وضع كتابًا عن غرب إفريقيا بعنوان (المسالك والممالك). ومن الرحالة العرب أيضًا الرحالة (ابن جبیر) الذي قام برحلة من بلاد الأندلس إلى المشرق العربي. وقد اتّسمت هذه الحقبة بكثرة الرحلات البحرية، ثم أصبح السفر لأغراض سياحية، وثقافية، وفتية أكثر شيوعًا في أوروبا، ومن أهم الاستكشافات في تلك الحقبة اكتشاف الرحالة كريستوفر كولمبس لأمریکا عام ١٤٩٢م، ثم اكتشاف الملاح البرتغالي "فاسكودي كاما" طريق رأس الرجاء الصالح عند رحلته الشهيرة إلى الهند ١٤٩٨م، ثم رحلة ماجلان البرتغالي حول العالم في القرن السادس عشر. ومن أشهر الرحالة الأوروبيين الامبراطور الفرنسي شارلمان ورحلته إلى بغداد في عهد هارون الرشيد عام ٧٩٧هـ وكذلك رحلة الإيطالي ماركو بولو إلى آسيا عبر فلسطين وإرمينيا، ثم إلى الجزيرة العربية. كما أخذت السياحة الدينية أبعادًا جديدة في هذه الحقبة؛ فكان عدد كبير من الحجاج يقومون برحلات دينية إلى الأماكن المقدسة التي غالبًا ما تبعد عن أوطانهم⁽¹²⁾.

- المرحلة الثالثة: مرحلة العصور الحديثة⁽¹³⁾:-

تمتدّ هذه المرحلة بين القرن السادس عشر، ونهاية القرن التاسع عشر الميلادي، وإبان هذه المرحلة التي بدأت في القرن الخامس عشر ازدهرت صناعة السياحة، وبدأت الدول تهتمّ بها، واتّسعت مدارك الناس، وآفاقهم بظهور علماء وفتانين في جميع المجالات؛

فكان الناس يذهبون إلى عواصم العالم والمدن التاريخية لمشاهدة آثارها ومراكزها الثقافية والاجتماعية. وقد أدى ظهور الطائرات إلى تنشيط السياحة بين دول العالم المختلفة؛ وقد شهدت هذه الحقبة حربين مدمرتين الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)؛ وعلى الرغم من الدمار الذي أحدثته هذه الحروب؛ إلا أنها تُعدّ نقطة تحوّل في كثير من القطاعات خاصّة قطاع النقل نتيجة للاهتمام الدوليّ بضرورة إعادة ما خربته الحرب؛ ممّا سهّل حركة التنقل بين الدول والقارات السياحية والبنية التحتية، والفوقية؛ وكذلك أدى تطوّر فكر الإنسان إلى تحسين مستوى المعيشة، وزيادة مدّة الإجازات المدفوعة الأجر، وزيادة أوقات الفراغ، وتطوّر القطاع الصناعي في توفير وسائل النقل المريحة⁽¹⁴⁾.

كما كان لأبعاد البيئة الكثير من الاهتمام العالمي والإقليمي؛ وقد سنّت العديد من اللوائح والنظم والقوانين الخاصة بحماية البيئة من التلوّث، والمحافظة على الثروات الطبيعية، وأصبحت الدول تتسابق في تعميم المرافق التي تخدم السياحة، وتقديم التسهيلات للسّياح؛ ففي جميع مراحل العملية السياحية؛ وكذلك التسهيلات اللازمة لجذب المستثمرين المحليين والأجانب، وتحفيزهم لزيادة استثماراتهم في المجالات السياحية المختلفة دعمًا للنشاط السياحي؛ وخلق فرص عمل جديدة لمواطنيها لما لهذه الصناعة من أهمية كبرى، ومميزات؛ فإنّها تستوعب عددًا كبيرًا من العمالة في الفئات العلمية والمهنية، وفي أواخر القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر أحدثت الثورة الصناعية تغييرًا كبيرًا في وسائل المواصلات والاتصال الذي أدى إلى اختصار الوقت والمسافات، وزيادة عدد المسافرين وقد مارست دورًا كبيرًا في الآثار، ونقل الأحداث والتشويق لزيارة بعض الأماكن⁽¹⁵⁾.

-المرحلة الرابعة: المرحلة المعاصرة:

تبدأ هذه المرحلة مع بداية القرن العشرين الذي تطوّرت فيه السياحة تطوّرًا لم تشهدها من قبل ولا سيّما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث استقرّت الأوضاع السياسية، وازدهرت الأوضاع الاقتصادية وزاد الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والنفسية للبشر في العديد من أقاليم العالم التي سنّت فيها القوانين والتشريعات التي تحمي العامل والإنسان، كما شهدت هذه

المرحلة ظهور العديد من المنظمات الدولية الخاصة بهذا المجال؛ كالمنظمة العالمية للسياحة التابعة لهيئة الأمم المتحدة؛ ويُعدّ القرن العشرون بمثابة العصر الذهبي للسياحة لاعتبارات؛ أهمّها: التطوّر والتقدّم في وسائل النقل المختلفة، والتطوّر والتقدّم في وسائل في وسائل الإعلام والاتّصال المرئيّة والمسموعة والمقروءة، والتحسّن الملحوظ في النواحي الاقتصادية، والاجتماعيّة⁽¹⁶⁾.

ثانياً: - ماهيّة السياحة، والسياحة الدينيّة:

تنوّعت التعريفات الواردة بشأن السياحة في الأدبيّات الحديثة تبعاً لتنوّع معايير التمييز بينها وظهور مصطلحات جديدة؛ فلا يوجد مفهوم واحد للسياحة متفق عليه عالمياً؛ إذ يصعب تحديد مفهومها⁽¹⁷⁾. فمن الصعوبة تحديد تعريف واضح ومتكامل للسياحة، لاختلاف وجهات نظر الباحثين حولها، ولتعدّد الاختصاصات المهتمّة بدراساتها⁽¹⁸⁾. إنّ السياحة في العصر الحديث لم تُعدّ وليدة الظروف والرغبات الطارئة، أو أنّها مجرد انتقال الأفراد من بلد لآخر؛ كما كانت عليه في الماضي ثمّ إنّها لم تُعدّ ترفاً كما يتصوّرها بعضهم بقدر ماهي ظاهرة إنسانية، وحاجة اجتماعيّة أساسيّة وألويّة في ضوء تعدّد الظروف الحياتية؛ فضلاً عن ذلك فإنّها يمكن أن تكون مورداً أساسياً تعتمد عليه الدول في بناء اقتصادياتها من طريق دورها الفاعل في تحقيق الأهداف المنشودة لخططها التنمويّة⁽¹⁹⁾. أمّا كلمة السياحة في اللّغات الأجنبيّة؛ فإنّ السياحة حديثة حيث لم يشع استعمالها إلّا في القرن الثامن عشر إذ استخدم مصطلح **tour** للتعبير عن الرحلة التي يقوم بها كلّ شاب مهذب في أوروبا لغرض إتمام تعليمه، ثمّ تطوّر المصطلح بتسمية الشباب الانكليز الذين كانوا يقومون بهذه الرحلة باسم **tourists**⁽²⁰⁾.

وقد ظهر جذور تعريف السياحة لأوّل مرّة في انكلترا إبّان القرن 19؛ إذ عرفت على أنّها ترحال الناس للمتعة، أو لقضاء الأعمال، أو البقاء في الخارج في الأقل أكثر من ليلة⁽²¹⁾. وكذلك بذلت جهود كثيرة لتعريف السياحة تعريفاً منضبطاً؛ وذلك بسبب تشابك الأنشطة المكوّنة للنشاط السياحيّ وتعقدها؛ ثمّ إنّ مفهوم السياحة تطوّر مع تطوّر الأنشطة السياحيّة،

وكيفية تطبيقها؛ وبذلك تطوّرت تعريفاتها بحسب وجهات نظر مختلفة اقتصادية، واجتماعية، وسيكولوجية؛ فبعض الباحثين ركّز على السياحة على أنّها ظاهرة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية؛ ومنهم من عدّها على أساس تنمية العلاقات الدولية والإنسانية، والثقافية، والرياضية⁽²²⁾. وقد تعدّدت تعريفات السياحة نتيجة لتعدد الجوانب التي تغطيها السياحة واختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى السياحة؛ فثمة باحثون يركّزون على دور السياحة لأنّها ظاهرة اجتماعية، أو لأنّها ظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الدولية ويعود معنى كلمة **tourism** إلى كلمة رحلة المشتقة من كلمة **tour**، وقد استخدم أول مرة؛ وفي عام 1643 **tourism** ليدلّ على السفر أو التجوال من مكان إلى آخر؛ ويتضمّن المفهوم كلّ المهن وهي التي معاً تشبع الحاجات المختلفة للمسافرين⁽²³⁾. أمّا شولرد فقد عرّفها من وجهة نظر اقتصادية عام 1901 بأنّها (التفاعلات الاقتصادية المباشرة نتيجة لوجود زوّار إلى إقليم أو دولة بعيدة عن الوطن الأصليّ حيث توفر تلك الدولة الخدمات التي يحتاجون إليها وتشبع حاجاتهم)⁽²⁴⁾. والسياسة على أنّها نشاط اقتصادي من وجهة نظر الاقتصاديّين تتكوّن من جانبين؛ الأوّل: الطلب السياحيّ والثاني: العرض السياحيّ؛ وإنّ أول تعريف محدّد للسياحة يعود إلى عام (1905م) عندما عرّفها الباحث الألماني جوبير فروبلر أنّ (السياحة بمعناها الحديث ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة للراحة وتغيّر الهواء ولغرض الإحساس بالطبيعة وإلى الشعور بالمتعة والإقامة أيضاً ونحو الاتصالات بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية؛ وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتّساع نطاق التجارة والصناعة)⁽²⁵⁾. أمّا الاقتصاديّ النمساويّ شوليرن شرانتهمون جاء عام 1910 بتعريف السياحة مركّزا فيها على الجانب الاقتصاديّ؛ فعرّفها بأنّها (مجموعة الظواهر ذات الطابع الاقتصاديّ بالدرجة الأولى التي ترتب على وصول المسافرين إلى منطقة ما أو دولة معيّنة وإقامتهم فيها ورحيلهم عنها)؛ وهذا التعريف يؤكّد الآتي:

1- إنّ السياحة تشمل مجموعة من الظواهر التي تترابط في ما بينها.

2- ترتبط السياحة بوصول الأفراد إلى مكان الجذب السياحي لمدة مؤقتة، ثم رحيلهم عنها إلى أماكنهم الأصلية⁽²⁶⁾.

أمّا كرافت هانكير: فقد عرّف السياحة (بأنّها مجموعة من العلاقات والأعمال التي تكون بسبب التنقّل، وإقامة الأفراد خارج مقرّات سكنهم، حيث إنّ هذا التنقّل لا يدخل في إطار النشاط الإنساني)⁽²⁷⁾. لقد أدّت الطبيعة المعقّدة السياحة وعناصرها المتعددة وتأثيراتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى اختلاف وجهات النظر في إعطاء تعريف محدّد وشامل للسياحة؛ إضافةً إلى التعريفات السابقة توجد هناك تعريفات أخرى مثل تعريف (فيغنر) الذي ينصّ على (أنّها جميع أشكال السفر والإقامة للسكّان غير المحليّين)؛ لذلك أصدرت الأكاديمية الدولية للسياحة؛ إذ عرّفت السياحة (بأنّها اصطلاح يطلق على طريقة السفر التي تشبع رغبات الروح بلذّة الهجرة والرغبة بالاعتقاد على العادات المختلفة، وهذا التعريف يفرّق بين الأسفار النفعيّة والأسفار للتقاليد الوطنيّة الفولكلورية)⁽²⁸⁾. ولا يوجد مفهوم واحد للسياحة متفق عليه عالمياً لهذا فقد اتّخذ مؤلفون مختلفون مناهج مختلفة عند اقتراح تعريف للسياحة، ولكنّ شيئاً واحداً هو في الغالب متفق عليه؛ وهو صعوبة تحديد مفهوم واحد للسياحة⁽²⁹⁾.

وقد اكتسبت ظاهرة السياحة مفهومها الحديث بعد الحرب العالميّة الثانية؛ حيث شهد العالم تطوّراً اقتصادياً، واجتماعياً، وتكنولوجياً؛ وكانت من نتائجه ارتفاع الدخل القوميّ لكثير من الدول؛ فضلاً عن التشريعات الاجتماعية المختلفة؛ مثل: تقليص أوقات العمل اليوميّ والإجازات الإجباريّة، وزيادة الدخل الفرديّ؛ وهذا الأمر أدى إلى زيادة أوقات العمل؛ ممّا دفع بالكثير من الطبقات الاجتماعية لاستغلال فائض الدخل، وإنفاق جزء منه لإشباع حاجاته الإنسانية في قضاء وقت فراغه في السياحة⁽³⁰⁾. وتعدّ السياحة حاجة فطريّة للإنسان يتحكّم في نشاطها جملة من العناصر التي جعلت منها حلاً وجودياً للإنسان؛ فحركة الإنسان الأوّل داخل المكان حتمتها ظروف دينيّة واقتصادية وبيئية فقد بدأت السياحة منذ وجود الإنسان حيث كان يتنقّل ويرتحل من مكان إلى آخر بحثاً عن المأوى والطعام،

والشراب، أو لمكان مقدّس للتعبّد، أو التبرّك به، أو تجمّعات بشرية أخرى؛ يتعرّفها حيث كانت وسائل النقل بدائية وبسيطة؛ تتمثّل باستخدام الدوابّ، والشرع؛ وتطوّرت مع مرور الزمن إلى أن أصبحت تحمل جميع وسائل الراحة والأمان؛ واختلفت تنقل الإنسان؛ وكذلك غايته ورغباته من السفر مع التطوّرات الحديثة التي واكبت هذا الكون الذي جعل العالم قريباً من بعضه بتوفير التسهيلات والخدمات الأساسية التي يحتاج إليها⁽³¹⁾.

أيّ شخص يزور بلداً غير البلد الذي يقيم فيه لأيّ سبب آخر؛ وهو عبارة عن شخص آخر يتقاضى أجرًا في دولة ما، يزور هذا التعريف ويغطي فئتين من الزوّار والسيّاح⁽³²⁾.

وأخيراً يمكن أن نعرف السياحة على أنّها مجموعة الأنشطة الاقتصادية، والتنظيمية الخاصة بانتقال الأشخاص من مكان إلى آخر، أو من بلد إلى آخر بأيّ قصد كان عدا قصد العمل، أو تحقيق أهداف مادية تاريخية.

أما تعريف السياحة عند الباحثين والكتّاب العرب؛ فقد عرّفَت السياحة بأنّها مجموعة العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغييراً مؤقتاً وتلقائياً؛ وليس لأسباب تجارية ومصرفية⁽³³⁾.

وهي أيضاً كما عرّفها الحوري هي ظاهرة انتقال الأفراد بطريقة مشروعة إلى أماكن غير مواطن إقامتهم الدائمة لمُدّة لا تقلّ عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد عن سنة، ولأيّ قصد كان وما يترتّب عن ذلك من آثار اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وحضارية، وإعلامية⁽³⁴⁾.
أما الخضير فقد عرفها بأنّها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يعمل على انتقال الأفراد من مكان إلى آخر لمُدّة من الزمان لا تقلّ عن 24 ساعة، ولا تقلّ هذه المُدّة إلى الإقامة الدائمة⁽³⁵⁾. وهنالك باحثون ينظرون إلى أنّ السياحة من وجهة النظر الاجتماعية أنّها عملية حراك اجتماعية أفقية؛ أي: إنّها تغيير مؤقت إلى بلد، أو مكان يرتبط بعملية معرفة بلدان أخرى على الثقافة والحياة الاجتماعية لغرض الاتصال والاحتكاك بها⁽³⁶⁾. كما عرّفها الخربوطلي على (أنّها أنشطة الأشخاص الذين سيتوجهون ويقيمون في مكان خارج إقامتهم

المعتادة مدّة لا تزيد عن سنة بهدف المتعة والأعمال أو أغراض أخرى⁽³⁷⁾. ويعود سبب عدم وجود تعريف موضح إلى السياحة إلى تشابك الأنشطة المكوّنة للنشاط السياحي وتعلّقها؛ ثم إنّ مفهوم السياحة تطوّر مع تطوّر الأنشطة السياحية، وكيفية تطبيقها؛ وبذلك تطوّرت تعريفاتها بحسب التوجّهات الكثيرة؛ إذ عدّها بعضهم ظاهرة اقتصادية واجتماعية وثقافية؛ ومنهم من عدّها على أساس تنمية العلاقات الدولية، والإنسانية، والثقافية والرياضية⁽³⁸⁾. كما عرّفت (بأنّها مجموعة الظواهر والعلاقات الناشئة عن السفر والبقاء في مكان غير مكان الموطن بالكيفية التي لا تعود إلى إقامة دائمة أو الارتباط بأيّ نشاط للكسب المادّي)⁽³⁹⁾. كما عرّفها خالد مقابلة السياحة (بأنّها مجموعة الظواهر والأحداث والعلاقات الناتجة عن سفر وإقامة غير أصحاب البلد التي لا يكون لها ارتباط بأيّ نشاط رحليّ أو نيّة للإقامة الدائمة حيث تكون بمثابة الحركة الدائرية التي يبدأ فيها الشخص أو المجموعة الترحال بداية من البلد الأصليّ أو مكان الإقامة الدائمة وبالنهاية العودة إلى نفس المكان)⁽⁴⁰⁾. وكذلك هي دراسة الإنسان بعيداً عن موطنه، ودراسة الصناعة التي تستجيب لحاجات هذا الإنسان ومعرفة تأثيرات الإنسان والصناعة على الدول المضيفة اقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً؛ فالسياحة على أنّهم مفهوم ارتبطت بالمسافة التي يقطعها المسافر من مكان إلى آخر⁽⁴¹⁾. والسياحة هي مزيج مركب ومعقد يتكوّن من العديد من الظواهر والعلاقات الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والحضارية والإعلامية⁽⁴²⁾، وهي نشاط السفر بهدف الترفيه وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط⁽⁴³⁾. كما عرّفها الدكتور فوزي بأنّها هي مجموعة من التنقّلات البشرية، والأنشطة المترتبة عليها، والناجمة عن ابتعاد الإنسان عن موطنه تحقّقاً لرغبة الانطلاق والتغيير⁽⁴⁴⁾

نستنتج من التعريفات المذكورة أنّها بأنّ السياحة تنشأ نتيجة حركة الأشخاص، وإقامتهم في مناطق جديدة أخرى غير التي اعتادوا أن يقيموا، أو يعملوا فيها مع توافر النيّة هؤلاء الأشخاص للعودة، ولاشك أنّ المدّة التي يستغرقها هذا الانتقال تختلف من شخص لآخر؛ إذ يعتمد ذلك على عدّة عوامل منها:

- الإمكانية المادية للسائح .
- قوانين النقد والأسعار السائدة .
- تكاليف الرحلة السياحية .
- قوانين البلد في مدة الإقامة .
- عامل وقت الفراغ .
- مدة تأشيرة الدخول (الفيزا) .

وفضلاً عما تقدم؛ فقد عرّفت الهيئات والمنظمات الدولية المختصة بالسياحة الرسمية السياحة؛ فقد عرّف السياحة قاموس السياحة البريطاني (بأنّها الأنشطة التي تشترط السفر والإقامة والطعام والشراب وأغراضاً متعدّدة يقوم بها السائح في جهة القصد السياحي)⁽⁴⁵⁾. في حين عرّفت السياحة جمعياً السياحة البريطانية (بأنّها عبارة عن انتقال مؤقت للناس إلى أماكن قصد خارج الأماكن التي يعيشون فيها ويمارسون أنشطة خلال بقائهم في تلك الأماكن، وهذا المفهوم أُكِّد بشكل كبير على الانتقال المؤقت للمسافرين، وكذلك على ممارسة الأنشطة خارج البيئة المعتادة لهم من دون ذكر نوع الأنشطة الممارسة والوقت المحدد)⁽⁴⁶⁾. كما عرّفت السياحة الرابطة الدولية العلمية المختصة بالسياحة (بأنّها مجموع هائل من العلاقات التي تنشأ من السفر والإقامة على أن تكون تلك الإقامة غير دائمة وأن لا تمارس أنشطة تدرّ عليهم مكسباً)، ونلاحظ من هذا المفهوم التأكيد أنّ السياحة هي مجموعة من العلاقات الإنسانية التي تنشأ من السفر؛ وهذا المفهوم قد انفردت به الرابطة الدولية المختصة بالسياحة عن سائر المفاهيم.

أما منظمة السياحة العالمية فقد عرّفت السياحة بأنّها (الحركة الاجتماعية التي تتم إدارياً والتي تهدف إلى الترفيه والاستمتاع والاستجمام الذهني، والروحي، والنفسي، والعقلي، والبدني، وينظرون إلى السياحة على أنّها وسيلة الاتصال الثقافي والحضاري الذي يساعد على تكوين الشخصية القوية وتقليل المسافات الاجتماعية بين الشعوب)⁽⁴⁷⁾.

في حين عرّفت السياحة جمعياً السياحة البريطانية بأنها عبارة عن انتقال مؤقت للناس إلى أماكن قصد خارج الأماكن التي يعيشون فيها ويمارسون أنشطة عند بقائهم في تلك الأماكن، وهذا المفهوم أكد تأكيداً كبيراً أنه الانتقال المؤقت للمسافرين؛ وكذلك أنه ممارسة الأنشطة خارج البيئة المعتادة لهم من دون ذكر نوع الأنشطة الممارسة والوقت المحدد⁽⁴⁸⁾.

تعريف المؤتمر الدولي للسفر والسياحة في أوتاوا عام 1991م للسياحة بأنها أنشطة يقوم بها الأشخاص خارج بيئتهم المعتادة لمدة محددة من الوقت؛ وهدفها الرئيس من السفر؛ هو ممارسة أنشطة عديدة بدون اكتساب أجر⁽⁴⁹⁾. ومن الملحوظ أنّ المؤتمر الدولي للسفر والسياحة في أوتاوا قد أكد أنّ السياحة هي سفر الأشخاص خارج بيئتهم وقيامهم بأنشطة متعدّدة لوقت محدد بدون أجر، بدون ذكر نوع الأنشطة التي تمارس؛ وكذلك بدون ذكر المدة الزمنية التي يقضيها السائح .

أما لجنة الخبراء في الإحصاء التابعة لعصبة الأمم المتحدة؛ فقد حدّدت مفهوم السياحة في تنقل الأشخاص إلى مكان غير الذي يقيمون فيه لمدة لا تقلّ عن 24 ساعة، واستثنت التنقلات من أجل العمل والدراسة التي لا تُعدّ سياحة⁽⁵⁰⁾.

وأما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ فقد عرّفت السياحة بأنها ظاهرة حركية وديناميكية متعدّدة الأبعاد في حياة الأمم والشعوب من النواحي السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية⁽⁵¹⁾. وعموماً عرّفت السياحة بأنها (ترحال الناس للمتعة ولقضاء الأعمال والبقاء في الخارج على الأقلّ أكثر من ليلة)، كذلك عرّفت السياحة على أنّها مجموعة من الظواهر والعلاقات التي تنشأ من السفر وإقامة الشخص الأجنبي إقامة مؤقتة بحيث لا تتحوّل إلى إقامة دائمة ولا تتضمن أيّ نشاط للكسب المادي؛ أي إنّ السياحة خليط مركّب من النشاطات والخدمات التي تقدم للسائح أثناء إقامته المؤقتة إلا أنّ التعريف استبعد أيّ نشاط يفعله السائح للكسب المادي . ثمّ إنّ هناك من عرّف السياحة على أنّها (أيّ شخص ينتقل من منطقة سكنه إلى المقصد السياحيّ لمدة لا تقلّ عن 24 ساعة) قد جمع هذا التعريف بين السياحة الخارجية والداخلية⁽⁵²⁾.

أما السائح فلقد ورد في تعريف منظمة السياحة العالمية للسائح بأنه كل شخص يسافر خارج موطنه محل إقامته الأصلي لأي سبب من الأسباب غير الكسب المادي؛ سواء كان داخل بلده السائح الوطني أم بلد آخر السائح الأجنبي لمدة تزيد عن 24 ساعة وبحسب ما أقرته منظمة السياحة العالمية فإن مواطني أي دولة الذين يعملون خارجها ويتقاضون رواتب في تلك الدول التي يعملون بها والذين يحضرون بصفة مؤقتة لزيارة أوطانهم والعودة مرة أخرى يعدون في عداد السائحين؛ إذ إن اتفاقهم أثناء الزيارة تُعدّ دخلاً إضافياً للاقتصاد القومي من العملات الأجنبية التي جلبوها معهم نتيجة لعملهم بالخارج⁽⁵³⁾. وكذلك عرّف بأنه الشخص الذي يزور بلداً أجنبياً، ويمكث فيه لمدة 24 ساعة وأقل من ثلاثة أشهر، ولا يقصد القيام بوظيفة، أو نشاط ذهني، ويتضمن هذا التعريف المفهوم الأساسي للزائر الذي هو أي شخص يزور دولة غير الدولة المقيم فيها، ولا يهدف من الزيارة ممارسة أي عمل داخل الدولة المُرور يحصل منه على أجر، ويتضمن ذلك التعريف الزيارات ضمن أراضي الدولة الواحدة بمعنى زيارة مدينة ما، أو موضع، أو مكان ما لأسباب غير العمل⁽⁵⁴⁾. أما الأمم المتحدة، وفي مؤتمر روما المنعقد عام 1963؛ وقد عقد لبحث شؤون السياحة الدولية؛ فقد عرفت السائح بأنه الشخص الذي يسافر إلى بلد آخر غير البلد التي بها موطنه، ويقوم بها لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة من دون أن تطول إقامتهم إلى الحد الذي يُعدّ فيه البلد الأجنبي موطناً له؛ وقد اختلف الباحثون والدارسون في وضع تعريف محدد له؛ فكلمة السائح بحسب ما أقره المؤتمر الدولي للسياحة بأنه أي شخص يزور بلداً غير البلد الذي يقيم فيه عادةً لأي سبب من الأسباب ما عدا قبول وظيفة بأجر في الدولة التي يزورها⁽⁵⁵⁾. إن مفهوم السائح واحد من أكثر المفاهيم التي تعرض لها عدد كبير من الدراسات والبحوث السياحية التي أرادت إرساء أسس وقواعد لإنضاج هذا المفهوم؛ فالقاموس الإنكليزي أوضح مفهوم السائح بأنه الشخص الذي يقوم برحلة لرؤية المدينة ومعالمها أو من أجل القيام بأنشطة أخرى، أما عصبة الأمم فقد عرّف السائح بأنه أي شخص يسافر لمدة 24 ساعة أو أكثر لأي بلد غير البلد الذي يقيم فيه، ومفهوم عصبة الأمم للسائح يتبين لنا أن السائح تتوفر فيه ثلاثة أمور؛

وهي سفر الأشخاص وتحديد مدة السفر، والانتقال إلى البلد غير الذي يقيم فيه⁽⁵⁶⁾. في حين عرّفت السائح اللجنة الوطنية للسياحة في الولايات المتحدة عام 1973م بأنه الشخص الذي يسافر بعيداً عن المنزل لمسافة لا تقل عن 50 ميلاً (باتجاه واحد) من أجل الترفيه، أو الأعمال، أو لأغراض شخصية، أو لأي أغراض أخرى ما عدا البقاء لكسب رزق؛ سواء أكان يبقى ليلة وضحاها أم يرجع في اليوم نفسه⁽⁵⁷⁾. إنّ مفهوم السائح الذي وضعته اللجنة الوطنية للسياحة يؤكد سفر الأشخاص، وممارسة الأنشطة المختلفة بدون كسب مردود ماديّ إلا أنه يختلف عن المفاهيم الأخرى للسائح؛ لأنه يحدّد مسافة لا تقل عن 50 ميلاً باتجاه واحد لسفر الأشخاص؛ وهذا ما يجعل هذا المفهوم يختلف عن بقية المفاهيم الأخرى⁽⁵⁸⁾.

وأما المكتب الأسترالي السياحي فقد عرّف السائح 1979 بأنه الشخص الذي يزور مكاناً غير مكانه المعتاد الذي يقيم فيه لمدة أكثر من 24 ساعة ولأقل من 12 شهراً، ونلاحظ من مفهوم السائح المذكور أنّاً أنه شخص يزور مكاناً جديداً غير مكانه المعتاد؛ فضلاً عن تحديد وقت الزيارة؛ وهي أكثر من يوم وأقل من سنة إلا أنه أهمل نشاطات السائح التي يقوم بها في المكان المزور⁽⁵⁹⁾. كما عرّفت السائح منظمة السياحة العالمية بأنه الزائر الذي يبقى على الأقل ليلة واحدة في أماكن الإقامة في المكان المزور⁽⁶⁰⁾. وأعادت تعريف السائح منظمة السياحة العالمية بعد حين بأنه أي شخص يسافر بعيداً عن مكان إقامته بصفة مؤقتة ليس لأقل من 24 ساعة، سواء أكان السفر داخل البلد أم خارجه⁽⁶¹⁾.

إنّ المفاهيم التي وضعتها منظمة السياحة العالمية للسائح تبين أنّ السائح هو شخص زائر بصفة مؤقتة لمكان معين لمدة من الزمن أكثر من 24 ساعة داخلياً أو خارجياً إلا أنّ منظمة السياحة العالمية لم توضح نوع النشاطات التي يقوم بها السائح، أما الأمم المتحدة فقد عرّفت السائح في اجتماعها المختص بتسهيلات السفر والسياحة. بأنه أي شخص بدون تمييز يسافر إلى دولة ما من أجل ممارسة الأنشطة المختلفة؛ كالترفيه، أو الدراسة، أو الرياضة، أو الدين في داخل تلك الدولة⁽⁶²⁾. وكذلك عرّفه الاتحاد الدولي لمنظمات السفر بأنه زائر

مؤقت يبقى على الأقل 24 ساعة في البلاد والغرض من الرحلة يمكن تصنيفها تحت أحد العناوين أو المواضيع الآتية⁽⁶³⁾:

أ - لقضاء وقت الفراغ ، لقضاء العطل، وللترويح، وللصحة، وللدراسة، وللرياضة، ولزيارة الأماكن الدينية.

ب - للأعمال، ولزيارة العائلة، أو الأصدقاء، وللإجتماعات وغيرها.

إنّ المفاهيم التي وضعتها الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للسفر قد ركزت على أنّ السائح شخص يسافر من بلد لآخر؛ أي: سائح دولي ويمارس أنشطة مختلفة؛ كالترويح، وزيارة الأماكن الدينية؛ ويبقى زمناً محدداً من الوقت .

في حين **Rodgers** عرّف السائح بأنه زائر مؤقت يبقى في مكان معين لأغراض متعددة يقضي فيها عطلة لأقل من 24 ساعة ، وهذا المفهوم يركّز على الزيارة المؤقتة بعدة أغراض يقوم بها، السائح لوقت محدد مع الإشارة لقضاء العطلّة ، وكذلك عرّف السائح بأنه الشخص الذي يزور مكاناً؛ طوعياً بعيداً عن منزله لأغراض عدّة من أجل اكتساب خبرة، أمّا هذا المفهوم فإنه يؤكّد طوعية الشخص الزائر لمكان ما بعيداً عن منزله، ولعدّة أغراض؛ فضلاً عن الإشارة إلى أنّ السائح في زيارته يكتسب خبرة⁽⁶⁴⁾.

أمّا في ما يخصّ السياحة الدينية التي لم تُعدّ مسألة ثانوية أو ترفاً كما يتصوّرها بعضهم؛ بل هي ضرورة، وظاهرة إنسانية، وحاجة اجتماعية في ضوء تعقّد ظروف الحياة، فقد كانت للسياحة الدينية موضع اهتمام لدى الشعوب والأمم منذ زمن طويل على مدى قرون؛ وهي الأكثر رواجاً مقارنة مع السياحة التراثية والعلاجية؛ لذلك عرّفت السياحة الدينية بأنّها:

السفر بهدف زيارة الأماكن المقدّسة ثمّ إنّها تُعدّ من العناصر الأساسية في الثقافة الإسلامية؛ وهي ليست زيارة الآثار، ومعالم المدن الدينية والتاريخية فحسب؛ بل تكون نتيجة نهائية ووسيلة للتعرف بين المجتمعات، والاطّلاع على تقاليدها، وعاداتها، ودراسة ثقافتها؛ وهي أداة للتواصل الحضري والثقافي بين شعوب العالم⁽⁶⁵⁾. وهي السفر من دولة إلى أخرى،

والانتقال داخل حدودها لزيارة الأماكن المقدّسة؛ فهي سياحة تهمّ بالجانب الروحي للإنسان؛ وكذلك هي مزيج من التأمل الديني والتراثي من أجل الدعوة والتقرب إلى الله⁽⁶⁶⁾، وهي أيضًا النشاط السياحي الذي يقوم على انتقال السائحين من أماكن إقامتهم إلى مناطق أخرى بهدف القيام بزيارات دينية داخل الدولة وخارجها لمدة من الوقت⁽⁶⁷⁾ وهي أحد أنواع الأغراض السياحية؛ وكانت من الدواعي المبكرة للسفر الذي يمثل أمور الحجّ، وزيارة الأماكن المقدّسة حيث يهتمّ معظم سكّان الكرة الأرضية بهذا الجانب؛ ولا سيّما العالم الإسلامي؛ وذلك لوجود دوافع دينية⁽⁶⁸⁾ وهي تعني أيضًا السفر من دولة لأخرى، أو الانتقال داخل حدود دولة بعينها لزيارة الأماكن المقدّسة؛ وذلك لأنّها سياحة تهمّ بالجانب الروحي للإنسان؛ فهي مزيج من التعامل الديني والثقافي؛ أو السفر من أجل الدعوة، أو من أجل القيام بعمل خيري⁽⁶⁹⁾ لا يوجد مفهوم واحد للسياحة الدينية متفق عليه إلا أنّها تعني عمومًا رحلة دينية أساسها تلبية نداء الدين وإشباع العاطفة الدينية، وأداء واجباتها كما تشمل زيارة الآثار والمعالم الدينية للتبرّك والاستشفاء الروحي والنفسي، وهناك مناطق وبلاد لها قدسيّتها؛ مثل: مكّة المكرمة، والمدينة المنوّرة في السعودية⁽⁷⁰⁾.

عرّفت السياحة الدينية بأنّها ذلك النشاط السياحي الذي يقوم على انتقال السائح من أماكن إقامتهم إلى مناطق أخرى؛ وذلك بهدف القيام بزيارات ورحلات دينية داخل الدولة وخارجها، إنّ السياحة الدينية بمفهومها العامّ هي زيارة الأماكن الدينية للتبرّك، والأماكن الدينية المقدّسة للحجّ لأداء واجب ديني، أو معرفة التراث الديني لدولة ما⁽⁷¹⁾. تشمل السياحة المناسبات الدينية، ومشاهدة المهرجانات الدينية، والطقوس العبادية، وتقصر على المناطق ذات التاريخ الديني القديم الذي يجذب السياح إليه من أنحاء العالم كافة؛ وتعدّ السياحة الدينية حاجة روحية واجتماعية للفرد يتمّ إشباعها بزيارته للأماكن الدينية وأداء الشعائر فيها؛ وتظهر جليّة هذا الواقع الروحي بين الزائر والعتبة الدينية بوصفها نتمًا من أنماط السياحة؛ وبقي النشاط السياحي الديني الوحيد الذي لا يتأثر بالعوارض المناخية، أو مستوى المعيشة؛ أي: إنّ الدخول الواطئة تراهم يتوافدون لأداء واجب ديني، أو لزيارة

المشاهد الشريفة؛ وتتركز الطلبات كافة في المناسبات الدينية المهمة؛ ويمكن أن تكون استمرارية الطلب على طول العام من دون انقطاع، وتشمل شرائح المجتمع عمومًا؛ ونتيجة لذلك اهتمام الدول التي يوجد فيها العرض السياحي الديني بالسياحة الدينية؛ وذلك لأثرها الاجتماعي والنفسي بالوقت نفسه، وتختلف عوامل الجذب الديني من بلد إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى؛ إذ تحتل مكانة تاريخية لأماكن الصدارة بالسياحة الدينية لبلد ما؛ لارتباطها من جهتين العناصر التاريخية والعامل الديني الروحي؛ مما جعلها أكثر المناطق المقصودة، ولعرض الرجوع إلى الجذور التاريخية للسياحة الدينية فيه؛ نرى أنها ظهرت في الحضارات القديمة في وادي الرافدين؛ إذ تم إقامة المعابد والطقوس الدينية؛ ومن الطبيعي يتنقل الأشخاص من أطراف المدينة إلى المركز، أو من المدن الصغيرة إلى مراكز المدينة الكبيرة حيث المعابد الرئيسية؛ ومن هنا نجد الشعور الديني يتغلب على موضوع التنقل ويكون حافزًا للسياحة، وزيارة الأماكن المقدسة؛ ومن الدلائل على وجود السياحة في العراق قديمًا قيام السومريين بالاحتفال سنويًا بعيد الزواج المقدس، واحتفال البابليين بعيد اكيثو في مدينة بابل، ثم أصبح بعد ذلك عيدًا واحدًا يعرف برأس السنة البابلية ضمن حضارة وادي الرافدين؛ إذ قام الإنسان بزيارة الأماكن المقدسة، وازدادت أهمية السياحة الدينية، وانتظمت الرحلات بشكل مجاميع، أو أفراد؛ وبعد ظهور الإسلام أصبح عدد من الزيارات واجبًا ومستحبًا؛ ومن تلك الزيارات زيارة بيت الله الحرام لقوله تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ) صدق الله العظيم⁽⁷²⁾. حيث يجتمع ملايين المسلمين من بقاع العالم؛ ليحجوا وبعدها يعودون إلى بلادهم؛ وكذلك قيام المسلمين بأداء مناسك العمرة، وزيارة قبر الرسول الكريم (p) وزيارة الأئمة الأطهار (عليهم السلام)⁽⁷³⁾. وللسياحة الدينية دور إيجابي في بناء جسور التواصل الحضاري والثقافي بين شعوب العالم؛ كونها مصدرًا مهمًا ومتجددًا؛ لاستقطاب وفود الزائرين من كل حذب و صوب لزيارة الأماكن المقدسة؛ وهي التي تضم المراقد، والمقامات، والمزارات الشريفة بقصد إشباع الجانب

الروحيّ وبحسب ما تملّيه عليهم اعتقادهم الدينيّة؛ ولذلك تصح هذه الأماكن الدينيّة ملتقى لكلّ الحضارات والثقافات؛ فتصبح مركزاً للإلهام، ومنهلاً للعلم والمعرفة⁽⁷⁴⁾.

أمّا مرتكزات السياحة الدينيّة المرتبطة بخصوصيّة هذه السياحة؛ وهي التي لا بدّ من توفيرها لنجاح صناعة السياحة الدينيّة؛ وهي⁽⁷⁵⁾ :

1- القيمة الدينيّة الفعلية من حيث اعتراف السّياح المحتملين بأهمّيته الدينيّة، وضرورة زيارته ولو مرّة واحدة في العمر، والقيمة الدينيّة للموقع من حيث العدد المحتمل لزيارته في السنة.

2- إعادة وتهيئة المواقع الدينيّة بصفة مستمرة؛ لاستقبال السّياح الدينيين؛ فلا بدّ من تلك العناية المتواصلة، والمبرمجة لتلك المواقع.

3- وجود منتجات سياحيّة تعبّر عن القيمة الروحيّة للموقع السياحيّ الدينيّ بوجود صور تعكس حقيقة المواقع؛ وإنّ المزيد من البيع منها قد يمثّل دعاية مجانية للموقع بمرور الوقت.

4- الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، ويتمّ ذلك بتجميع المشروعات التي تنتمي إلى كلّ مركز، أو مجمع سياحيّ جديد في إطار شركة يساهم فيها أصحاب المشروعات داخل المركز أو المجمع بحيث تكون الشركة مسؤولة عن تنفيذ المشروعات السياحية الأساسيّة كافّة بالمركز والمرافق الملحقة بها⁽⁷⁶⁾.

5- وجود استراتيجية تسويقية واضحة المعالم للسياحة الدينيّة على مستوى الدولة؛ ذلك أنّ وجود الدعامّة، أو الإرادة السياحيّة المؤدّية إلى إيجاد الاستراتيجيةّ التسويقية للسياحة الدينيّة من الأمور الأساسيّة التي تعمّ عمليّة تدفق السّياح لزيارة المواقع الدينيّة؛ ثمّ إنّ البرامج المفضّلة التي يتمّ وضعها؛ لا بدّ أنّ تراعي الخصوصيّة الدينيّة لكلّ موقع؛ فضلاً عن مراعاة الخصائص النفسيّة والديموغرافية للسّياح والزوّار والمتردّدين⁽⁷⁷⁾.

6- الحاجات الدينية الخاصة بالمكان :- في كلّ ضريح، أو مزار، أو مرقد يجب توافر المقتنيات الخاصة بهذا المكان؛ فهذه الحاجات تتشبه في كلّ السياحات الدينية حتى وإن اختلف الدين، أو الشخصية المقصودة لكن ما يختلف هو نوع الصورة والعطر والزّي؛ كاختلاف الملابس التي تُباع قرب الكعبة الشريفة، والملابس التي تباع في كربلاء المقدّسة والنجف الأشرف؛ وهكذا يستمرّ نوع الملابس والحاجة بين دين وآخر.

إضافةً إلى ما تقدّم هناك أنواع أخرى للسياحة؛ بالآتي بيانه⁽⁷⁸⁾:

- 1- سياحة المتعة (الترفيه، الاستجمام): تكون الزيارة فيها من أجل قضاء العُطل (الإجازات) في الأماكن التي تشتهر باعتدال الطقس، أو بمناظرها الطبيعيّة، وهدوء ربوعها، وجمال شواطئها، صحاريها⁽⁷⁹⁾.
- 2- السياحة الثقافيّة: تكون الزيارة فيها للمناطق الأثريّة المشهورة بآثارها القديمة من مختلف الحضارات، ويهدف السائح بها إلى تنمية معارفه الثقافيّة.
- 3- سياحة العلاج (الاستشفاء): الزيارة تكون فيها بهدف العلاج، أو قضاء أوقات النقاهة، وتكون في الأماكن التي تحتوي على المستشفيات ذات الطابع الخاصّ، أو المصحّات، أو الأماكن الخاصّة لعلاج حالات متميزة.
- 4- سياحة الرياضة: وتكون الزيارة فيها لأغراض رياضيّة بقصد ممارسة مختلف الألعاب والهوايات الرياضيّة، والاشتراك في المسابقات والبطولات الرياضيّة؛ كتسلق الجبال، وألعاب القوى.
- 5- سياحة الأعمال (التجارية): تكون الزيارة بما يقصد تجاريّ يضعه السائح في اعتباره الأول، ويقوم بهذا النوع من السياحة رجال الأعمال والتجارة؛ ويزورون فيها المعارض، والأسواق التجاريّة الدوليّة، القيام بعقد الصفقات التجارية، والوقوف على أسعار المنتجات الحديثة في دول أخرى⁽⁸⁰⁾.

- 6- السياحة الدينية: فكرة الزيارة فيها تكون بقصد ديني، وتجري في بعضها شعائر دينية معينة، وزيارة أماكن خاصة ذات طابع تاريخي وديني؛ كالحج والعمرة.
إن أسباب السفر وأغراضه ليست المعيار الوحيد لتصنيف السياحة، حيث توجد معايير أخرى تتناسب ووسيلة السفر، والمكان، والاتجاه، والوقت، والموسم، والمدة، والفئة، والعدد والأعمار.
- 7- فحسب نوع وسيلة النقل المستعملة نجد السياحة الجوية، البحرية، البرية، السك الحديدية.
- 8- بحسب اتجاهها ومكان مزاولتها نجد: السياحة الشاطئية، والصحراوية، والجبلية، والمعدنية.
- 9- بحسب المدة: نجد سياحة الإقامة، وسياحة العبور، وسياحة نهاية الأسبوع.
- 10- بحسب الموسم نجد: السياحة الصيفية، والسياحة الشتوية.
- 11- بحسب عدد السُّيَّاح: نجد السياحة الفردية والعائلية، سياحة جماعية (مجموعات)
- 12- بحسب نوع وسيلة الإيواء: نجد سياحة فندقية، وشبه فندقية وسياحة التخييم.
- 13- بحسب السن: نجد سياحة الشباب، سياحة متوسطي الأعمار، وسياحة كبار السن
- 14- بحسب الفئات الاجتماعية: نجد السياحة الرفاهية، والسياحة الاجتماعية، والسياحة الشعبية.
- 15- بحسب الموقع الجغرافي: هناك السياحة الداخلية والسياحة الإقليمية، والسياحة الدولية؛ وهناك أنواع سياحية أخرى حديثة تتمثل عمومًا في: السياحة البديلة، وسياحة المعاقين، وسياحة التسوق، وسياحة الحوافر.

ثالثًا: علاقة السياحة بالعلوم الأخرى

إنَّ للسياحة الدينية علاقة بالعديد من العلوم منها:-

1-علاقة السياحة بعلم الاقتصاد

تُعدّ السياحة من الأنشطة التي تؤثر في العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. فهي تحتاج إلى الخدمات التي تقدمها قطاعات النقل، والفنادق، ومؤسسات تقديم الأطعمة والمشروبات، والمؤسسات الثقافية، والترفيهية، والمصارف، ومؤسسات الدعاية والترويج السياحي وغيرها، وهو ما يجعل السياحة تمارس دوراً مهماً في التأثير في الدخل القومي بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة؛ كما يأتي⁽⁸¹⁾:

أ- التأثير المباشر للنشاط السياحي

يتمثل التأثير المباشر للنشاط السياحي في حجم الدخل القومي بأن عرض المنتج السياحي في السوق يتطلب تشغيل عناصر الإنتاج المختلفة، وعندئذ فالمنتج السياحي يتداخل في العناصر كافة. وفي أن الاستثمار هو المتغير الرئيس المؤثر في النظام الاقتصادي؛ ووفقاً لهذا؛ فإن زيادة الدخل السياحي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت السياحية، والعاملين فيها على مختلف السلع والخدمات النهائية، وهو ما يعدّ محفزاً على زيادة الإنفاق الاستثماري لإنشاء المشروعات السياحية، وغيرها من المشروعات، نظراً إلى العلاقات المتشابكة بينهما.

ب- التأثير غير المباشر للنشاط السياحي

يتمثل التأثير غير المباشر للنشاط السياحي في زيادة حجم الناتج القومي المتحقق، نتيجة زيادة إنفاق القطاع السياحي على السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي، بجانب أثر الزيادة في الطلب من القطاعات الاقتصادية التي تتعامل مع القطاع السياحي؛ كذلك بعلاقات التشابك مع القطاعات الأخرى. وأحياناً يستخدم المضاعف السياحي على مستوى جزئي محدود لقياس أثر الإنفاق، وتجدر الإشارة إلى الأثر الحفّز الذي يتمثل بالزيادة السياحي في منطقة سياحية معينة داخل الدولة في مستوى الدخل القومي نتيجة الآثار المباشرة وغير المباشرة للتغير في الإيراد السياحي؛ وهو ما يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي. أما السياحة وتأثيرها في الاقتصاد في العراق؛ فقد تختلف عدد من المفاهيم الكبيرة عن الواقع السياحي، وتأثيره عن أضعف البلدان السياحية من ناحية الكم الهائل من المرافق

السياحية في بلاد الرافدين؛ وهي التي يظهر غالبها في السياحة الدينية باعتبار أنّ أكبر عدد من الأنبياء موجودون في العراق؛ وأنّ أغلب أهل آل بيت محمد (عليهم السلام) توجد ضرائحهم في العراق؛ وهذا ما يشكّل اقتصاداً مضاعفاً عن أيّ دولة سياحية أخرى، لكن الإنتاج الاقتصادي من سياحة عمومًا؛ والسياحة الدينية خصوصًا في العراق غير مجدٍ لعملية النهوض الاقتصادي، وغير مستغلٍ لتنمية القدرات التنموية، أو استغلالها لسدّ حاجة الحكومات المحليّة والحكومة المركزية؛ ومما لا شكّ فيه أنّ للسياحة علاقة وطيدة بالاقتصاد؛ فمن جهة أنّ للسياحة آثارًا مختلفة وكثيرة على النشاط الاقتصادي؛ مثل: الرفع من مداخيل الدولة من العملة الصعبة، توفير مناص الشغل، الرفع من الاستثمارات، تحقيق التوازن الاقتصادي، والاجتماعي بين مختلف الأقاليم؛ ومن جهة ثانية لا يمكننا تقدير هذه الآثار وتحليلها دون اللجوء إلى علم الاقتصاد؛ ثم إنّ النهوض بالقطاع السياحيّ يستلزم دراسة المتغيرات الاقتصادية التي تتعلق بها؛ كتدفقات النقد الأجنبي، ومعدّل الإنفاق وعلاقته بميزان المدفوعات والميزان التجاري، والعمالة، والاستثمار، وكيفية تعظيم العائد الاقتصادي عن طريق استغلال الأمثل للموارد المتاحة⁽⁸²⁾. إذ تمارس السياحة دورًا مهمًا في تنشيط اقتصاديات كثير من الدول حيث أصبحت تمثّل مصدرًا رئيسًا للدخل الوطني نتيجة إنفاق السّياح؛ وهو الذي يأخذ صورًا متعددة؛ منها: الإقامة، أو استخدام وسائل النقل، والغذاء، والترفيه، والمشروبات؛ إضافة إلى الأثر المضاعف للدخل الذي يولده هذا الإنفاق الناشئ من دوران الإيرادات السياحية في دورات اقتصادية متنوّعة تولّد رواجًا وانتعاشًا في مختلف المجالات؛ وإلى جانب ذلك هنالك الروابط بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى؛ سواء كانت صناعية، أم زراعية، أو إنتاجية، أم خدمية التي تشرك في تقديم المنتج السياحي؛ لذلك فإنّ النهوض بالسياحة يتطلّب دراسة المتغيرات كافة⁽⁸³⁾

2- علاقة السياحة بعلم السياسة

إنّ العلاقة بين السياسة والسياحة تتضح بالدرجة الأولى بالأحزاب السياسية، والانتخابات، وتأثيرها في السياسة السياحية على الرغم من أنّ هذا الموضوع يُعدّ واحدًا من

أهم الموضوعات ذات الصلة بالسياسة والسياحة؛ فالبحث السياحيّ تجاهل في مجراه البعد السياسيّ للسياحة من حيث توزيع الموارد السياحيّة وإعداد السياسة السياحيّة؛ والجوانب السياسيّة للتنمية السياحيّة؛ ثمّ إنّ علم السياسة لم يسهم في دراسة السياحة إلى حدّ بعيد باستثناء الجهود القيمة لماثيوس عام 1978 و1983 وريختر 1989 وتجاهل علم السياسيّة دور السياحة في المجتمع؛ وهذا ما يدفع بنا للحديث عن السياسة السياحيّة؛ إذ إنّ الجوانب السياسيّة للسياحة ممزوجة بنتائجها الاقتصاديّة؛ فالسياحة ليست امتداداً للسياسة؛ ولكنها جزء لا يتجزأ من الاقتصاد السياسيّ العالميّ؛ وهذا ما يوضح البعد السياسيّ للسياحة⁽⁸⁴⁾. هذه الدول التي غالباً ما تكون انعكاساً لنظمها السياسيّة السائدة، ولما كانت العلوم السياسيّة تختصّ بدراسة أسلوب ممارسة الدولة لسلطتها، وطرق حكمها، وحقوق الأفراد وواجباتهم، والإجراءات التي تتخذ لمراعاة السلام، والنظام داخل المجتمع، وضوح هذه الإجراءات، والنظام يساعد على اتّخاذ القرارات السياحيّة بمفهومها الشامل، وارتباطها المباشر به⁽⁸⁵⁾.

ومما لاشكّ فيه أنّ علاقة السياسة بالسياحة تتضح بأنّ السياحة تتأثر بالسياسة، والعلاقات الدوليّة السياسيّة التي تربط الدول في ما بينها؛ فبصفة عامّة يتوجّه السائح إلى البلدان التي تربطها علاقات جيّدة مع دولته الأصليّة؛ مخافة تعرّضه إلى مضايقات، أو تصرّفات عدائيّة؛ ثمّ إنّ الاضطرابات السياسيّة، والأمنيّة تؤثر تأثيراً كبيراً في تراجع الطلب السياحيّ⁽⁸⁶⁾.

السياحة - إذًا - تمثّل البناء القوميّ للمجتمع، والمسيطر على مقدرات البلد كافة، والميسر لكلّ الأنشطة، والفعاليّات المختلفة؛ إذ تعمل السلطات العليا للبلاد على رسم الخطط العريضة النابعة من طبيعة الفكر السياسيّ الذي يمثّل النظام المعتمد للبلاد؛ وبموجب الأهداف السياسيّة المرسومة تُحدّد أبعاد كلّ قطاع، والقطاع السياحيّ على أنّه كأيّ قطاع اقتصاديّ آخر؛ يتأثر بالسياسة العامّة للبلاد وبالأحداث السياسيّة؛ فهناك اتجاهات سياسيّة أكثر انفتاحاً؛ تنظر إلى السياحة على أنّها نشاط مهمّ يحقق عدّة أهداف سياسيّة اجتماعيّة

ثقافية واقتصادية؛ ولا تتعارض مع القيم، والأخلاق، والدين، والسلوك العام للمجتمع، وبناء على ذلك يتم التخطيط من أجل توسيع القطاع السياحي وتنميته؛ وترصد الأموال الضرورية لذلك، وتسرع الحكومة بتنفيذ تنمية سياحية شاملة في مختلف المجالات زيادة على الدعم المقدم للقطاعات الأخرى من أجل تفعيل دورها في عملية التنمية السياحية؛ وقد تصل إجراءات الحكومة إلى أبعد من ذلك بتقديم التسهيلات الخاصة بالطلب السياحي؛ وهكذا يكون وضع النشاط السياحي في ظل سياسة تؤمن بالانفتاح، ولا تقر بتعارض السياحة مع الدين، والقيم، والأخلاق؛ كما تؤمن بالدور الفعال للسياحة؛ كونها قطاعاً يعكس واجهة مشرقة للبلاد؛ أما الأجنب والمقابل فهناك اتجاهات سياسية أقل انفتاحاً تنظر إلى السياحة على أنها ظاهرة تحمل في طياتها بعض الجوانب التي تتعارض مع السياسة العامة للبلاد، وتتناقض مع العادات، والتقاليد، والدين، والسلوك العام لأفراد المجتمع، وبناء على ذلك تعمل على أخذ الحذر والتعامل مع السياحة؛ وبالرغم من الفوائد الاقتصادية التي قد يحققها النشاط السياحي إلا أنها تبقى مصرة على ضرورة تحجيم قطاع السياحة، واقتصار السياحة على أنماط معينة، وتماشى مع البعد السياسي للبلاد⁽⁸⁷⁾.

الفرع الثاني: أهمية الاقتصادية للسياحة الدينية

شهدت الساحة العالمية إبان الأزمان الأخيرة نمواً متسارعاً وواسعاً لقطاع السياحة؛ لتصبح أكبر القطاعات الاقتصادية التي لها دور في دفع عجلة التنمية، والتطور الاقتصادي، وأصبح أكثر القطاعات الحيوية نظراً إلى ارتباطه بالعديد من القطاعات الأخرى، ومساهمته في عملية التقدم الصناعي، والاجتماعي، والحضاري..... الخ خاصة في عملية تحقيق التنمية المستدامة؛ وبذلك أصبح هذا القطاع مجالاً خصباً وجدياً للتنافس بين كثير من الدول؛ سواء بالنسبة للدول الصناعية وحتى الدول النامية⁸⁸؛ إذ تمارس السياحة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول بالاستثمارات المختلفة الموجهة إلى القطاع السياحي؛ إذ تتمتع بوزن كبير في اقتصاديات هذه الدول، وينعكس أثره على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وحل بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تلك الدول⁽⁸⁹⁾.

وتتجه دول العالم كافة إلى تطوير السياحة وتنميتها؛ نظرًا إلى آثارها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وللمزايا التي تحقّقها إذ إنّها تتميز بنظامها ووفرة الحصيلّة من العملات الأجنبية؛ وكذلك سرعة العائد، وقصر مدّة الانتظار؛ وكذلك تتميز بأنّ السائح هو الذي يذهب للحصول على السلع؛ أي: لا يحتاج إلى شحن، أو تحرك مكاني للمنتج⁽⁹⁰⁾. واستمرت السياحة بالنموّ محقّقة مزايا عديدة؛ ممّا دفع بالعديد من الدول الاهتمام بها، والعمل على زيادة عائداتها؛ فصناعة السياحة تُعدّ أكبر صناعة في العالم؛ إذ تساهم في الاقتصاد العالميّ مساهمةً مؤثّرة، وفاعلة⁽⁹¹⁾، وتُعدّ السياحة نشاطًا متعدّد الجوانب، ومتنوّع التأثيرات في الدولة المستقبلية للسّياح؛ كالتأثيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية؛ فهي مصدر مهمّ من مصادر الدخل الوطنيّ الذي تعتمد عليه الكثير من الدول اعتمادًا أساسيًا في حلّ مشكلاتها الاقتصادية، وتمثّل السياحة إحدى الصادرات المهمّة غير المنظورة، وعنصرًا أساسيًا من عناصر النشاط الاقتصاديّ؛ فالسياحة لها تأثيرات اقتصادية في دول العالم؛ تتمثّل في أنّها تمارس دورًا مهمًا في تحقيق سدّ العجز في ميزان المدفوعات؛ وتُعدّ السياحة إحدى المصادر المهمّة لجذب العملة الأجنبية، وتؤثّر السياحة بطريقة غير مباشرة على زيادة فرص العمالة؛ إذ إنّ السياحة صناعة مركّبة اشتملت على الكثير من الصناعات؛ مثل: الفنادق، والشركات السياحية، والنقل، وتجارة السلع، وخدمات الترفيه التي تعتمد على العنصر البشريّ بصفة رئيسة إضافةً إلى ارتباطها بالعديد من القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتعمل السياحة على تحقيق التوازن بين مختلف المناطق؛ وذلك بتطوير المناطق الأقلّ حظًا في التنمية بالاستثمارات السياحية التي تؤدّي إلى زيادة دخول المنشآت والأفراد في هذه المناطق، وتعمل على تنشيط الدورة الاقتصادية من حركة البيع والشراء والضرائب التي تصاحب الحركة السياحية⁽⁹²⁾.

إنّ السياحة لها دور بارز في التنمية والتطوير؛ فهي تُعدّ أحد أهمّ القطاعات الاقتصادية بالتجارب القائمة التي تشير إلى مدى مساهمة السياحة في تكوين إيرادات الدولة من العملة الصعبة؛ إذ تساهم السياحة في زيادة الدخل القوميّ؛ وفي تحسين ميزان المدفوعات بما ينفقه

السُّيَّاح والمسافرون أثناء رحلاتهم؛ فالسياحة قطاع مساعد على محاربة البطالة بالتوسّع في إنشاء المشروعات السياحية و المشروعات المرتبطة بها وهي التي تساعد على خلق فرص عمل، وانخفاض البطالة في المجتمع⁽⁹³⁾، فالسياحة بصفتها صناعة تصديرية تساهم كما ذكرنا في تحسين ميزان المدفوعات؛ ويتحقّق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة، والقطاعات الأخرى⁽⁹⁴⁾، وتمتاز صناعة السياحة بقدرتها الفائقة والخاصة على بعث سلسلة من العمليات والنشاطات الإنتاجية، والاستثمارية في الاقتصاد بسبب امتدادات آثار طلب السياحة المعقد، والمركبة على العديد من السلع والخدمات إلى كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسة كافة؛ منها والفرعية وهي التي تسهم في تصنيع المنتج السياحي وهي التي تزيد في بعض الأحيان عن 140 نشاطاً وصناعة فرعية؛ وهذا ما يؤكّد الفعالية الاقتصادية التي يمتاز بها النشاط السياحي؛ إذ يُعدّ - ولا سيّما في البلدان السياحية- المحرك الديناميكي للاقتصاد القومي، ويبعث النشاط فيه، ويعمل على تحقيق التنمية⁽⁹⁵⁾، إنّ أهمية السياحة الدينية تعمل على انتعاش الأسواق والصناعات التقليدية؛ فالسياحة الدينية أثر مهمّ في تكون فرص العمل وزيادة الاستخدام؛ ولاسيّما أنّ السياحة الدينية تعتمد على تقديم المباشرة؛ ولما كان قطاع السياحة الدينية متشابكاً مع القطاعات الأخرى؛ فإنّ الأثر في توليد فرص العمل يمتدّ أبعد من القطاع السياحي؛ فهي تشمل الناتج الوطني للدول النامية⁽⁹⁶⁾،

الأمر الذي يترتّب عليه آثار مباشرة وغير مباشرة على اقتصاد هذه البلدان :

وفي ما يخصّ الآثار المباشرة للسياحة الدينية؛ فإنّها تشمل :

1- الدخل الوطني

يكتسب النشاط السياحي أهميته في تكوين الدخل الوطني من الإنفاق السياحي الذي

يمثّل (التقويم الاقتصادي لمجموع الخدمات المقترحة إلى السائحين)⁽⁷⁾.

إذ ينفق السائح على تركيبة من الأصناف التي تضم :

1- الإنفاق على وسائل الراحة والمنام

2- الإنفاق على الطعام والشراب، والإنفاق على النقل المحلي

3- نفقات أخرى.

وهو إنفاق يعتمد حجمه مباشرةً على دخل الشخص الذي يحصل عليه في بلده، وعلى ما يخصّصه من ذلك لأغراض السياحة الخارجية؛ في ما يعتمد حجمه بالنسبة للبلد الموزور على عدد الزوّار الأجانب، وطول مدّة بقائهم؛ فضلاً عن معدّل صرفهم اليومي⁽⁹⁷⁾.

2- ميزان المدفوعات

يصاحب عملية استضافة الزوّار القادمين إلى العراق بهدف زيارة العتبات المقدّسة دخول مقدار كبير من العملات الأجنبية، وبذلك تكون السياحة الدينية مصدراً مهماً لكسب العملات الأجنبية تدعم فيه ميزان المدفوعات؛ وهي هذا الصدد يجب مراعاة إجراء موازنة ما بين العائد من العملات الأجنبية بوساطة الزوّار الوافدين للسياحة من جهة، وما ينفق بالعملات الأجنبية على استيراد مستلزمات الإنتاج التي تستخدمه منشآت السياحة الدينية من جهة، وحصيلة الفارق بين العائد، والإنفاق؛ وهي التي تقرّر دور السياحة الدينية في ميزان المدفوعات⁽⁹⁸⁾.

3- الميزانية الحكومية

يمكن للسياحة الدينية أن تكون مصدراً مالياً مهماً لخزينة الدولة عن طريق الإيرادات التي تحقّقها الرسوم المستوفاة من الزوّار عن الخدمات المقدّمة لهم؛ ولاسيّما إذا اقتنع الزائر بأنّ هذه الأموال سوف تنفق أيضاً لأغراض تطوير المرافق، والمواقع الدينية، والمؤسّسات الخدمية التابعة لها؛ وتعدّ الضرائب والرسوم التي تفرض على المشاريع السياحية مصدراً مهماً لميزانية الدولة⁽⁹⁹⁾. إذ تساهم في رفق ميزانية الحكومة بالأموال والإيرادات من طريق عدّة طرق؛ أهمّها⁽¹⁰⁰⁾:

أ- تحصيلات الرسوم المختلفة (الموانئ الجوّية، والبحرية، والطائرات، والسفن السياحية، والرسوم الكمركية المفروضة على السلع والخدمات السياحية، ورسوم ممارسة المهنة والأعمال المتعلقة بالسياحة)

ب- الإيرادات المتحققة للمنشآت السياحية التابعة للقطاع العام، والقطاع المختلط (نفقات نقل السيّاح على الناقلات الوطنية، إيرادات بعض المسارح الحكومية.

ج- تبرعات السيّاح الزوّار للمراكز الدينية بالنسبة لبعض الدول التي لها مقومات سياحية دينية (العراق، والسعودية، وسوريا، الخ).

د- الإيرادات المتحققة عن طريق الضرائب المباشرة، وغير مباشرة المفروضة على النشاط السياحي؛ وهذا النوع من التمويل يتحقق في جميع الأنظمة الاقتصادية، إنّ تطوير السياحيّ يؤديّ إلى رفع الحصيلة الضريبية؛ ذلك لأنّ السياحة تشكّل عاملاً مولدًا للضرائب بمختلف أنواعها، ولكي تكون السياحة في خدمة المجتمع يصبح من الضروريّ أن يستخدم جزءً من هذه الإيرادات الماليّة في تطوير السياحة، وجزء آخر في تطوير المستوى المعيشي للمواطنين، وتخفيف العبء الضريبيّ عنهم، ومن الاستحقاقات الضريبية التي تفرضها الدولة على السياحة تصبح صناعة السياحة عاملاً يساهم في تعزيز إيرادات ميزانية الحكومة، ويدعم اقتصادها الوطنيّ؛ فعادة يحاول المشروع الضريبيّ أن يلقي بالأعباء الضريبية من دون أن يلحق فيها أضراراً بالمقابل تعفى الفئات ذات الدخل المنخفضة من الضرائب، أو تحمل جزءاً يسيراً منها؛ لأنّها ليست قادرة على تحمّل الأعباء الضريبية؛ شأنها في ذلك كبقية الأنشطة الاقتصادية⁽¹⁰¹⁾.

4- تحقيق التنمية المتوازنة

تعدّ المناطق ذات الاستثمار والإمكانات من أهمّ عناصر الجذب السياحيّ؛ وهي غالباً ما تميّز بنظام اقتصاديّ يتسم بضعف قواه الإنتاجية⁽¹⁰²⁾. وعلى العموم فإنّ حالة عدم التوازن بين المناطق تكون أكثر وضوحاً في البلدان النامية التي يمكنها اللجوء إلى الاستثمار في السياحة بوصفه طاقة ذاتية ومحركاً للتنمية الاقتصادية؛ ولاسيما أنّه يتّصف بميزتي عدم الحاجة

إلى المواد الخام، وسرعة استرداد تكاليف النقد الأجنبي المستمرّ اللتين تتطلبان حسن الأداء وسرعته⁽¹⁰³⁾.

5- زيادة فرص العمل

السياحة لا تكمن أهميتها في ما يمكن أن تدرّه من عملات أجنبية فقط؛ بل تتعدى ذلك لتشكّل إحدى المقومات الهيكلية للطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني بصفة دائمة؛ فقطاع السياحة يقدم مجالاً لا نظير له في ميدان استيعاب اليد العاملة⁽¹⁰⁴⁾. إذ ثبت أنّ السياحة تؤثر تأثيراً إيجابياً في زيادة فرص العمل، والتوظيف في الدولة السياحية؛ لأنّها ترتبط في أغلب الأحيان بالتنمية (وذلك لأنّ السياحة هي صناعة مركّبة تشمل على كثير من الصناعات وأوجه النشاط التجاريّ التي لا تزال تعمل على العامل الإنسانيّ اعتماداً رئيسياً)⁽¹⁰⁵⁾.

أما الآثار غير المباشرة للسياحة الدينية؛ فهي تشمل :-

1- تنمية البنى التحتية وتطويرها

حرصاً على إبراز الجوانب الحضارية المتميزة أمام زوّار المدن الدينية المقدّسة في العراق؛ لا بدّ من تنفيذ عدد من مشاريع البنى التحتية التي توفر جانباً مهماً من مستلزمات الحياة العصرية، ليس ضمن حدود بلديات المراكز المقدّسة فحسب بل؛ وفي كلّ المواقع التي يوجد فيها الزوّار؛ وتشمل مشاريع الخدمات كافة، في البداية لا بدّ من التمييز ما بين مشاريع البنى التحتية والبنى الفوقية، فالأولى يقصد بها مجموعة الخدمات الأولية الواجب توافرها لقيام أيّ مشروع، أو منطقة سياحية؛ مثل: (شبكات المياه الثقيلة، والمياه العذبة، والكهرباء، والغاز، والخدمات الصحيّة، والطرق)

أما مشاريع البنى الفوقية؛ فيقصد بها (مجموعة منشآت الإقامة والفنادق، ومشاريع الاستقبال السياحيّ، ومكاتب المعلومات السياحية، والشركات السياحية، والمسارح والسينمات، والملاعب...) وهي التي تختلف من بلد لآخر. إنّ تلبية حاجات الأعداد

المتزايدة من السُّيَّاح و رغبتهم يتطلَّب بالضرورة تطوير بنية تحتية جديدة وإضافتها؛ فالسياحة تعمل على رفع المستوى العمراني والحضاري والثقافي، وإنَّ تطوُّر نشاط حركة السياحة يحفِّز الدول على التنمية وتطوير جميع المنشآت؛ وكذلك الخدمات السياحية، وكلَّ ما له علاقة بالجانب السياحيِّ سعياً وراء إرضاء السياح وجذبهم جذباً دائماً ومستمرّاً؛ لذلك يرى أنصار السياحة أنَّها تعمل على تطوير البنية التحتية القائمة؛ وهذا يُعدُّ صحيحاً عندما يكون هناك فائض في البنى التحتية حيث يأتي النشاط السياحيُّ؛ ليستثمر هذا الفائض بتكاليف بسيطة جدًّا شريطة أن تكون طاقة البنى التحتية معروفة سلفاً، وأن لا تتجاوز السياحة هذه الطاقة المحددة، لكن من الصعب تحديد أو تعيين عدد السُّيَّاح؛ وعليه فإنَّ تلبية حاجات الأعداد المتزايدة من السُّيَّاح يتطلَّب بالضرورة تطوير بني تحتية وفوقية جديدة وإضافتها، إلا أنَّ الاستثمار في البنى التحتية يُعدُّ مكلفاً للغاية؛ فالنشاط السياحيُّ في الغالب يكون موسميًّا، والطلب السياحيُّ يكون متذبذباً؛ ولهذا السبب فإنَّ عملية تطوير السياحة تحتاج إلى تخطيط سليم والوقوف على الإمكانيات التي توفرها البنية التحتية القائمة أصلاً، ودراسة التكاليف المترتبة على تحسين هذه البنى وتطويرها؛ فالسياحة قد تصبح العامل الاقتصادي الوحيد المسؤول عن تطوير البنى التحتية والفوقية الجديدة، وما تتركه من أثر في نفوس السُّيَّاح حيث تعمل البنى الفوقية على جذب السياح بالتصاميم والمظاهر الخارجية لها؛ وهي التي بدورها تعكس صورة مشرقة ومشرِّفة للبلد، ودرجة تطوُّره العمراني والحضاري، وتؤدِّي السياحة أيضاً إلى تطوير المناطق الأقل حظاً في التنمية وتنميتها؛ إذ تتَّجه التنمية السياحية غالباً إلى المناطق التي تتوافر فيها مزايا طبيعية ومناخية أقرب إلى الطبيعة منها إلى العمران المدني؛ كالشواطئ ومناطق الجبال والبحيرات⁽¹⁰⁶⁾.

2- تنشيط حركة الإنتاج والاستثمار في القطاعات الأخرى⁽¹⁰⁷⁾.

إنَّ إنشاء المشروعات السياحية تسهم في تحقيق درجة معينة من التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ فالتوسُّع في النشاط السياحيُّ يولِّد طلباً مشتقاً على السلع

والخدمات الأخرى كالصناعات الغذائية تحتاج مثلاً إلى طرق خاصة في التغليف، والنقل؛ أي: تنشيط الإنتاج في القطاعات الاقتصادية السلعية بما يتلاءم ورغبات السائح. وتعدّ السياحة أكثر الصناعات ارتباطاً بالأنشطة الاقتصادية الأخرى بمعنى أنّها تتطلب منتجات الكثير من القطاعات الاقتصادية، ويعمل ملايين الناس في قطاعاتها المختلفة؛ مثال ذلك: (تصنيع الطائرات والحافلات لنقل السائحين، وإنتاج الحاسبات لعمل التأشيرات، وحجوزات الفنادق ومقاعد الطائرات، وبناء الفنادق والمطاعم، وصناعة الصلب والحرسانة والزجاج، والمنسوجات لتصنيع الصناعات الفندقية، والزراعة)؛ ولا يوجد لأية صناعة أخرى؛ مثل هذه التشابكات والارتباطات الأمامية والخلفية بالقطاعات الأخرى. حيث نلاحظ أنّ المنتج السياحي هو منتج مركّب ومزيج من عناصر عدّة متكاملة مع بعضها تشترك في تقديمها جميع القطاعات في المجتمع، والمقومات السياحية؛ سواء كانت الطبيعية أم الدينية، أم الأثرية لا تدرّ عائداً بطبيعتها إلا إذا بيعت على شكل منتج سياحي؛ وهذا المنتج لا يباع في معظم الأحوال دون وجود المشروعات السياحية، وأماكن الإقامة التي تحتاج بطبيعتها إلى رأس المال والتمويل للبناء والتشييد وشراء بعض الآلات الصناعية، وتقديم الدولة لبعض الخدمات (الماء والكهرباء،... الخ).

3- الأثر المضاعف للسياحة الدينية

تظهر أهمية الأثر المضاعف للسياحة في تحليل دور السياحة الدينية في التنمية الاقتصادية؛ فهو يوصلنا إلى ما يُحدثه تأثير الإنفاق السياحي على الاقتصاد (ويعود هذا التأثير إلى مرور كلّ صنف من النفقات السياحية بسلسلة متعاقبة من الإنفاق وإعادة الإنفاق في داخل الاقتصاد المحلي على المنتجات، والسلع، والخدمات المحلية)⁽¹⁰⁸⁾.

4- أثر السياحة في جذب الاستثمارات

إنّ السياحة بمرافقتها المتنوّعة من أكثر المنتجات، ومن أكثر المشروعات الإنتاجية جدّاً لرؤوس الأموال (أموال المستثمرين)؛ فإنّها تؤدي إلى زيادة الاستثمار، والادّخار، والترويج لتصدير المنتجات المحلية، وإنّ هذه الاستثمارات؛ سواء كانت داخلية أم خارجية؛

فلاستثمارات الخارجيّة مهمّة جدًّا؛ لأنّها تؤدّي إلى زيادة الخبرة المحليّة نتيجة الاحتكاك بالمستثمر الأجنبيّ، وتؤدّي إلى زيادة الإبداع من شأنها أن تساعد على تطوير المجتمع، وزيادة فرص العمل، وارتفاع المعيشة للمواطنين⁽¹⁰⁹⁾.

مما تقدّم يتضح لنا أنّ السياحة الدينيّة هي مجموعة الظواهر الاقتصاديّة التي تنبثق عن الرغبة الإنسانيّة للسفر؛ فهي تتمتع بخصائص جعلتها تُعدّ جزءاً مهمّاً في النشاط الاقتصاديّ المعاصر؛ فلها آثارها المباشرة وغير المباشرة؛ إذ إنّها تعمل على تحقيق التنمية المتوازنة واستدامة الموارد لتلبيّ متطلّبات الأجيال القادمة.

المطلب الثاني: سبل تعزيز القدرات التنمويّة

تمارس الدولة بإمكاناتها دوراً كبيراً في تحقيق التنمية للقطاع السياحيّ، ومشاركة القطاعات الأخرى، وإيجاد البيئة القانونيّة، والتسهيلات الممكنة التي تساعد في دعم الاستثمار المحليّ والأجنبيّ لتفعيل أهداف السياحة على أنّها مورد اقتصاديّ حيويّ؛ ويختلف التدخّل من دولة إلى أخرى وفقاً للنواحي؛ منها⁽¹¹⁰⁾:

- مدى اهتمام الدولة بالعمل السياحيّ على أنّه جزء من نشاطها

- المستوى الاقتصاديّ ودور القطاع السياحيّ

- الفكر الاقتصاديّ السائد في البلاد، وفلسفتها في إدارة الموارد

وهناك العديد من الأسباب تؤكّد ضرورة تدخّل الدولة ووجودها في إعداد السياسات

السياحيّة؛ وكذلك المشاركة في التنفيذ؛ وأهمّها:

1- أسباب سياسيّة: السياحة تنطوي على عبور حدود الدولة، والتعامل مع عناصر أجنبيّة؛ ولذلك يتعيّن تدخّل الدولة لتحديد شروط الدخول والخروج، ونوعيّة الأفراد المسموح لهم بذلك ... ثمّ إنّ للسياحة أبعاداً سياسيّة تتغيّر بين وقت وآخر؛ لا يمكن إغفالها.

2- أسباب بيئيّة: وذلك لأنّ البيئة سهلة التدهور والضياح إن لم يتمّ المحافظة عليها، ووضع شرط حمايتها.

3- أسباب اقتصادية: تتدخل الدولة في تنشيط السياحة، وتنميتها، ووضع القواعد الاقتصادية، والمالية، والتنمية السياحية.

4- أسباب اجتماعية: السياحة بأبعادها الكبيرة تتعلق بانتقال ملايين الزوار الأجانب من ذوي التقاليد، والأنماط الاجتماعية المتباينة؛ ويؤدي ذلك إلى المواجهة الكاملة بين هذه الثقافات والعادات والتقاليد؛ الأمر الذي قد يترتب عنه نتائج إيجابية، ونتائج سلبية؛ ومن واجب الدولة أن يكون وجودها للوصول إلى الحد الأمثل لحماية المجتمع ولتأكيد سلامة هذه الظاهرة الإنسانية.

إن معظم الدول يتزايد اعتمادها في الوقت الحاضر على المجالس والسلطات المحلية في تقديم الخدمات المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ومع اختلاف نظم الحكم في البلاد المختلفة إلا أنها تهدف جميعاً إلى زيادة إسهام المجالس المحلية، والسلطات المحلية في تخطيط برامج ومشروعات التنمية وتنفيذها وتمويلها؛ وتحاول هذه البلاد أن تطوّر نظم الإدارة المحلية فيها؛ لتحقيق هذا الهدف وتعدّد الإدارة المحلية وسيلة رئيسة من وسائل تنمية المجتمعات المحلية من حيث إنهما حكم السكان المحليين لأنفسهم عن طريق ممثلين يقومون على مصالحهم، ويرعون شؤونهم؛ ثم إنهما في الوقت نفسه هدف أساسي من أهداف تنمية المجتمع؛ ذلك لأن تنمية المجتمع إنما تقوم على الجهود المحلية التي توازر الجهود القومية، والإدارة المحلية هي أساس تنظيم المشاركة المحلية تنظيمًا مجديًا ونافعًا؛ لأنها تجمع إلى جانب تقدير الاحتياجات المحلية وإدارتها لها ووعيتها بالأسباب التنظيمية والإمكانات العلمية والمالية التي تحقق بها مطالب التنمية في جميع نواحيها والمجالس المحلية بطبيعة مسؤولياتها واختصاصاتها كهيئات تقوم على شؤون المجتمعات المحلية بما تملك من إشراف كامل، وإمكانات تتيح لها تقدير كل جوانب العمل في الميدان، وتحديد الحاجات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها إلى جانب مقدرتها العملية، وما لها من سلطة ومكانة؛ وبما لديها من إمكانات وتسهيلات؛ كل هذا يجعلها وسيلة فعالة في تنمية المجتمعات المحلية⁽¹¹⁾.

مما تقدّم نرى أنّ السياحة الدينية تعدّ من الصناعات المهمّة لِمَا لها من دور في دعم عمليّة التنمية المحليّة وقدراتها التنمويّة؛ وقد شهدت السياحة الدينيّة تطوّرات عديدة سريعة ومستمرّة؛ تبعًا لتطوّر الحياة ونظمها وأساليبها؛ وكذلك للتطوّر العلمي والتكنولوجي؛ ممّا أدّى إلى اتّساع نطاقها، وازدياد أهمّيّتها الاقتصادية؛ فالسياحة الدينيّة قد شهدت تطوّرات مذهلة؛ إذ تتألّف من عدّة عناصر تتراوح بين العناصر البشريّة، والحضاريّة، والطبيعيّة؛ وترتبط ارتباطًا وثيقًا مع محيطها السياسي والاقتصادي، والقانوني؛ لذلك تعدّدت آثارها وأدوارها في تعزيز القدرات التنمويّة؛ إذ لا يمكن تصوّر تنمية سياحيّة دينيّة من دون توافر الهياكل الأساسيّة القاعدية؛ كالتشريعات، والقوانين، والظروف الأمنيّة الملائمة، والاستقرار السياسيّ.

الهوامش

- (1) ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 11.
 - (2) مثنى طه الحوري، اسماعيل مجّد الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص13.
 - (3) مجّد العطا عمر، صناعة السياحة وأهمّيّتها الاقتصادية، الندوة العلمية: (أثر الأعمال الإرهابية على السياحة)، مركز الدراسات والبحوث العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 6-7-2017، دمشق، ص20.
 - (4) مجّد العطا عمر، صناعة السياحة وأهمّيّتها الاقتصادية، الندوة العلمية: (أثر الأعمال الإرهابية على السياحة)، مصدر سبق ذكره، ص4.
 - (5) صلاح الدين عبد الوهاب، نظرية السياحة الدولية، ب ط، دار الهناء للطباعة والنشر، 1990، ص15-17.
 - (6) ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص14-17.
 - (7) المصدر نفسه، ص4.
 - (8) عثمان محمود غنيم، بنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني مشاكل ومتكامل، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص36.
 - (9) هدى سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق، ط1، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص18.
 - (?) كلمة يونانية تعني كرسي المطران، والكاتدرائيات هي كنسية مسيحية تستخدم مقر المطران الابريشية.
 - (10) أحمد فوزي ملوخية، مدخل إلى علم السياحة، ط1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص23.
- (11) Megherbi (Addeghani) ،Le monde musulman de la naissance la renaissance e ، librairie edition du part ،1997 ،p140.

- (12) عبد الرحمن بن خلدون، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، مقدمة ابن خلدون، ط1، لجنة البيان العربي، مصر، 1975، ص37-50-57.
- (13) محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من منظور جغرافي، ط2، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، مصر، 1995، ص28.
- (14) سماعيني نسبية، دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014، ص4.
- (15) محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من منظور جغرافي، مصدر سبق ذكره، ص28.
- (16) المصدر نفسه، ص39.
- (17) Pender ،Lesley ،Sharply ،Richard ،The Management Of Tourism ،Sagepublication ، First Edition ،London ،2005 ،P . 4
- (18) جاسم طارش العقابي، دليل العلاقات العامة في السياحة ط1، الغيداء للتحضير الطباعي، بغداد، 2014، ص24.
- (19) يحيى النجار، دالة استثمار صناعة السياحة، مجلة البحوث الاقتصادية، العددان 1، 2، المجلد 12، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2017، ص37.
- (20) صلاح الدين خربوطلي، السياحة المستدامة دليل الأجهزة المحلية، ط1، دار الرضا للنشر، سورية، 2004، ص20-21.
- (21) سامي مجيد جاسم، تطوير السياحة في أهوار العراق مع التركيز على قضاء الجبايش، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 1982، ص7.
- (22) قويدر اللوزية، اقتصاد السياحة وسبل ترفيتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص40.
- (23) Pender ،Lesley ،Sharply ،Richard ،The Management Of Tourism ،Sage publication ، First Edition ،London ،2005 ،P . 4 .
- (24) زيد منير، الأمن والسياحة في المنشآت السياحية والفندقية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، 2012، ص53
- (25) محمود كامل، السياحة الحديثة علمًا وتطبيقًا، ب ط، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1975، ص3-25.
- (26) ريان درويش، الاستثمارات السياحية في الأردن الحصبلة والآفاق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1997، ص11.
- (27) Ahmed Tissa ،ECONOMIe touristique aménagement du territoire ،OPU ،Alger ، 1994 ،p21.
- (28) عثمان محمد غنيم، التخطيط السياحي، ط1، دار الصفاء، عمان، 1999، ص17.
- (29) وزارة السياحة اليمنية، اتجاهات استراتيجية للتنمية السياحية، ط1، اليمن، 2010، ص19.
- (30) خالد مقابلة، سلسلة السياحة والفندقة في الدلالة السياحية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص18.

- (31) مرزوق عايد العقيد واخرون، مبادئ السياحة، ط1، اثناء للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص5.
- (32) DAVID ، EDGELLER ، MARIA DELMASTRO ، ALLEN ، CIUGER SMITH ، JASON ، SWANSON ، TOURISM POLICY AND PLANNING yesterday ، today and tomorrow ELSVIER ، NEW YOURK PAGE 20 ، 2008 ، P1 ،
- (33) سهيل الحمدان، الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية، ط1، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا، 2001، ص75.
- (34) منى طه الحوري، الدباغ، إسماعيل محمد علي، مبادئ السفر والسياحة، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2001، ص49.
- (35) نقلاً عن: خالد مقابلة، سلسلة السياحة والفندقة في الدلالة السياحية، ط1، دار وائل للنشر، 1999، ص8.
- (36) عبد الرحمن ابو رياح، السياحة العربية أبعاد ومرتكزات، ب ط، منشورات الاتحاد العربي للسياحة، عمان، الأردن، 1975، ص28.
- (37) صلاح الدين خربوطلي ، السياحة صناعة العصر، ط1، دار حازم للطباعة والنشر، دمشق، 2002، ص12.
- (38) قويدر اللوزية، اقتصاد السياحة وسبل ترقيتها في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2010، ص40.
- (39) عبلة عبد الحميد بخاري، اقتصاديات السياحة، ب د، السعودية، 2012، ص6.
- (40) خالد مقابلة، فنّ الدلالة السياحية، ط2 دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص18.
- (41) حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص25.
- (42) نعيم الطاهر، سراب لباس، مبادئ السياحة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2001، ص31.
- (43) أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص24.
- (44) فوزي عطوي، السياحة والتشريعات السياحية في لبنان والبلاد العربية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص39.
- (45) David J ، Text Book Of Hotel Mnage Ment ، Anmol Pubilcation ، New Delhi ، First Edition ، 3(، 2005 ، P ، 56.
- (46) -William ، Stephen ، Tourism Geography ، Published By Taylor and Francis ، 2th Edition ، 2003 .P.3
- (47) محمود كامل، السياحة الحديثة علما وتطبيقا، مصدر سبق ذكره، 1975، ص13.
- (48) William ، Stephen ، Tourism Geography ، Published By Taylor and Francis ، 2th Edition ، 2003 .P.3
- (49) -Sinha . P . C ، Encyclopedia Of Travel ، Tourism and Ecotourism ، Anmol Publications ، First Edition ، 2005 ، p . 706
- (50) نعيم الغالي، ديناميات السياحة ورهاناتها: إقليم الحمامات نابل امثوذجا، ط1، دار النشر كلية الآداب والفنون والإنسانيات، تونس، 2008، ص11.

- (51) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسة عن إدماج البعد البيئي في الخطط الإنمائية، الأمم المتحدة، نيويورك، 1999، ص57.
- (52) محمود كامل، السياحة الحديثة علمًا وتطبيقًا، مصدر سبق ذكره، 1975، ص13.
- (53) عادل عبد الجواد مسني، التسويق السياحي، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة 2000، ص54.
- (54) مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، ط1، دار رسلان، دمشق، 2009، ص16-14.
- (55) مصطفى يوسف كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، مصدر سبق ذكره، ص16-14.
- (56) Prasad. Bishnu 'Opportunities and Challenges Of Touris Financing Bocaroton Publishers 'Nepal 'Third Edition ،2007 'P . 2.
- (57) Goeldner . Charles 'Ritchie . J . R 'Tourism 'Principles 'Practices and Philosophies ' John Wiley and Sons Publication 'Eleventh Edition ،2009 'P.8.
- (58) I bad.p.8.
- (59) Goeldner . Charles 'Ritchie . J . R 'Tourism 'Principles 'Practices and Philosophies ' John Wiley and Sons Publication 'Eleventh Edition ،2009 'P.8
- (60) Goeldner . Charles 'Brean ،J . Tourism 'John Wiley Publication 'Tenth Edition ، 2006 'P . 10
- (61) Word Tourism Organization 'Concepts 'Definition and Classification ForTourism Statistics 'Published by Theword Tourism Organization 'Madrid 'Spain 1995 'P. 17
- (62) David . J 'Text Book Of Hotel Managment 'Anmol Publication 'NewDelhi ' First Edition ،2005 'P . 56.
- (63) Goeldner . Charles 'Ritchie . J . R 'Tourism 'Principles 'Practices and Philosophies ' John Wiley and Sons Publication 'Eleventh Edition ،2009 'P.8
- (64) Khan . M . A 'Introduction To Tourism 'Anmol Publication 'New Delhi 'First Edition ،2005 'P .7
- (65) رؤوف مُجَّد علي الأنصاري، السياحة في العراق ودورها في التنمية والإعمار، ط1، مطبعة هادي برس، بيروت، 2008، ص3.
- (66) حميد جودة لطفلي، آفاق السياحة الدينية في محافظة كربلاء وآثارها المباشرة وغير المباشرة، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد 4، السنة 2006، المؤتمر العلمي الرابع، جامعة أهل البيت، 2005، ص289.
- (67) ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2001، ص55.
- (68) منال عبد المنعم مكية، السياحة وتشريعات ومبادئ، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص130.
- (69) فلاق علي، التنمية السياحة واثرها على التنمية الاقتصادية المتكاملة في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد/ 6، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدينة، 2012، ص61.
- (70) هبية مُجَّد محمود، الجغرافية السياحية، ط1، دار أجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص157.
- (71) ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مصدر سبق ذكره، ص55.
- (72) سورة ال عمران : 97.

- (73) مُجّد حسن رضا القزويني، السياحة الدينية وسبل تنظيمها بمنظور استراتيجي: دراسة حالة محافظة كربلاء المقدسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2017، ص17.
- (74) المصدر نفسه، ص18.
- (75) مُجّد عبيدات، التسويق السياحي مدخل سلوكي، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص141.
- (76) ياسين مرتضى، التنمية السياحية، ط1، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1994، ص152.
- (77) مُجّد نجم البديري، توظيف دوران العمل في تطوير السياحة الدينية (دراسة ميدانية في بعض المواقع السياحية بمحافظة النجف الأشرف)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة واقتصاد، 2015، ص100.
- (78) صلاح الدين عبد الوهاب، الكتاب السنوي للسياحة و الفنادق (كتاب متخصص محكم)، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص7.
- (79) ناجحة هادي مهدي، العوامل المؤثرة في السياحة الداخلية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية العلوم السياحية، 2012، ص12.
- (80) عبد الجليل ضاري، دراسة الواقع السياحي محافظة بابل وضرورة تخطيط الخدمات السياحية فيها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، مركز التخطيط الحضري والاقليمي، 1988، ص21.
- (81) نوار السعدي، السياسة والقطاع السياحي في العراق، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، دراسات بحثية، على الموقع الالكتروني، <https://democraticac.de//?s>، تاريخ الزيارة: 2018/11/18.
- (82) مُجّد الصبري، التخطيط السياحي، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص29.
- (83) هدى سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق، ط1، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص79.
- (84) كولن مايكل هول، السياسة والسياحة (مدخل إلى التنمية السياسية السياحية الرشيدة) هول، ترجمة مُجّد فريد حجاب، تقديم سعاد عبد السلام كفاي، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، ص195-196.
- (85) هدى سيد لطيف، السياحة النظرية والتطبيق، مصدر سبق ذكره، ص79.
- (86) ماهر عبد الخالق السيسي، صناعة السياحة الأساسيات والمبادئ، ط1، مطابع الولاء الحديثة، مصر، 2003، ص33.
- (87) سعد بلمداني، استراتيجية الاتصال في تنمية السياحة بالجزائر، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011، ص63-64.
- (88) منى طه الحوري، فؤاد رشيد الدباغ، اقتصاديات السياحة والسفر، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص173.
- (89) ماهر عبد الخالق السيسي، صناعة السياحة الأساسيات والمبادئ، مصدر سبق ذكره، ص94.
- (90) سهيل الحمدان، الإدارة الحديثة لمؤسسات السياحة والفندقية، ط1، دار الرضا للنشر، سوريا دمشق، 2001، ص60.

- (91) نصر حميداتو، النشاط السياحي في الجزائر واثره على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، ص26.
- (92) نيفين الحلواني مجّد، إدارة الأزمات السياحية، ط1، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 2003، ص74.
- (93) أحمد ماهر عبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، ط2، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص22.
- (94) آسيا مجّد امام الأنصاري، إبراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص32.
- (95) منى طه الحوري، إسماعيل مجّد علي الدباغ، اقتصاديات السفر والسياحة، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2000، ص15.
- (96) بشرى شاكر عبد الحسين الشكري، أثر عوامل النجاح لإدارة الجودة الشاملة والمزيج التسويقي السياحي في تحسين جودة منتج السياحة الدينية (دراسة تحليلية في قطاع السياحة في النجف الأشرف)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011، ص108.
- (97) يعرف الدخل الوطني: مجموعة القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة كافة خلال فترة معينة من الزمن. للمزيد ينظر: ابراهيم عباس جاسم، الأبعاد الاقتصادية للنشاط السياحي في العراق للمدة ما بين 1990-2001، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية، 2004، ص120.
- (97) خالد مجيد عبد المجيد العبدلي، دور السياحة في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، 1960، ص125.
- (98) رؤوف مجّد علي الانصاري، عمارة كربلاء (دراسة عمرانية وتخطيطية)، ط1، المكتبة الاسلامية، كربلاء، 2007، ص28.
- (99) نعمان هادي الطعمة، تراث كربلاء ط1، مؤسسة الأعلاميين للمطبوعات، كربلاء، 1964، ص43.
- (100) رمزية جاسم هاشم، دراسة في الدور الاقتصادي للنشاط السياحي، بحوث ومناقشات المؤتمر العربي الأول لشؤون السياحة والآثار بعنوان "بناء استراتيجية وطنية للتنمية السياحية المستدامة في العراق"، العراق، 2005، ص43-44.
- (101) لطفي حميد جودة، صناعة السياحة ودورها في تنمية اقتصاديات الدول المضيفة مع إمكانيات الاستفادة منها في العراق، من أعمال المؤتمر العلمي الأول لوزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار، العراق، 2005، ص8.
- (102) محمود كامل السياحة الحديثة علمًا وتطبيقًا، مصدر سبق ذكره، ص77.
- (103) إبراهيم عباس جاسم، الأبعاد الاقتصادية للنشاط السياحي في العراق للمدة بين 1990-2001، مصدر سبق ذكره، ص120.
- (104) زهير عبدالله حسن، القطاع السياحي (الواقع والآفاق) دراسة تحليلية مقارنة، دار البيادر للنشر والتوزيع، الرباط، 1991، ص172.

-
- (105) عبد المجيد حامد ميمون، دراسات إحصائية في الاقتصاديات السياحية والاستثمار في القاهرة، ب ط، الشركة المصرية للطباعة والنشر، 1979، ص10.
- (106) ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، مصدر سبق ذكره، ص44.
- (107) حسن عبد القادر، الجغرافية الاقتصادية، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، مصر، 2010، ص279.
- (108) خالد عبد الحميد العبدلي، دور السياحة في الاقتصاد العربي، مصدر سبق ذكره، ص105.
- (109) علاء الدين البكري، السياحة في العراق، التخطيط العلمي الجديد، مطبعة تانينان، بغداد، 1972، ص88.
- (110) سالم محمد عبود، اقتصاديات السياحة الدينية، ط1، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، ص47-48.
- (111) محي الدين صابر، الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، ب ط، سرس اللبان، 1963، ص206، 207.